حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٦ (عدد أكتوبر – ديسمبر ٢٠١٨)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

اقتصاديات التنمية البشرية وفق المناطق الجغرافية في دولة الكويت مؤشرات الإنفاق ومظاهر المردود (دراسة تطبيقية)

حصه على القاضي

المستخلص

يتحدد التساؤل الأساسي للبحث ومفاده: ما هي العلاقة القائمة بين مؤشرات الإنفاق الكويتي ذات الصلة بالتنمية البشرية والمردود التنموي الحقيقي لدى السكان الكويتيين؟ كما تحددت أهداف البحث في: الكشف عن التنمية البشرية كمفهوم وأبعاد وانعكاسات على الفرد والجماعة، وتشخيص المقولات النظرية التي تساعد على فهم العلاقة بين الإنفاق والمردود التنموي وفقًا للتراث النظري ذات العلاقة، إلي جانب التعرف على حركة التنمية البشرية علي الصعيد العالمي لرصد موقع الكويت، والاهم من ذلك طرح منظور تقويمي حول جدوى الإنفاق الحكومي الكويتي قياسا بارتفاع متوسط الدخل الفردي والنهوض بمخرجات التعليم وتحسين المستوي الصحي لدي المواطن الكويتي.

لتحقيق هذه الأهداف ينقسم البحث إلي **ثلاثة محاور**، **الأول**: الملامح الأساسية للبحث من خلال عرض للإشكالية البحثية ومدي أهميته النظرية والتطبيقية وتحديد التعريفات الإجرائية لمفهوماته، وتحديد نوع البحث وطرح تساؤلاته، **أما المحور الثاني** فيختص بالإطار النظري متضمنا: عدد من الحقائق التي يجب أخذها في الاعتبار لتحليل العلاقة بين مؤشرات الإنفاق والمردود التنموي في المجتمعات العربية عامة ودولة الكويت خاصة، عرض تحليلي يتسم بالتفصيل لمكونات التنمية البشرية، ثم تحديد المقولات النظرية المساعدة علي تفسير إشكالية البحث، وقد تمثل ذلك في نظرية رأس المال البشري، ومدرسة التحديث، ومدخل التبادل لتوضيح العلاقة بين التكلفة والعائد، وصولا إلي الإنفاق والعائد المنطوي علي فجوات تتضح من خلال التوزيعات الجغرافية بدولة الكويت.

ويعرج البحث إلي **المحور الثالث** الذي يهتم بالواقع الكويتي بتفاصيله ليمثل نتائج البحث، حيث تم التوصل إلي العديد من النتائج الخاصة بمؤشرات الدخل والتعليم والصحة والتمييز الجنسي، كما تأكد للبحث وجود هوة ما بين الإنفاق الحكومي الكويتي لتحقيق التنمية البشرية والمردود التنموي قياسًا بمعطيات الدخل والتعليم والصحة والتمييز الجنسي، كما توصل البحث إلي تحديد مكانة الكويت في التقارير التنموية العالمية والإقليمية والدالة علي وجود تذبذب واضح في هذه المكانة صعودًا وهبوطًا، ليبقي التساؤل المشروع: **لماذا لم تستطع الكويت الوصول إلي تنمية بشرية تتسم بالمثالية والاستدامة؛ رغم الارتفاع المتتالي في الإنفاق الحكومي لتحقيق هذا الهدف؟**

للإجابة علي هذا التساؤل طرح البحث كيفية تقليل الفجوة بين الإنفاق والمردود من منظور جغرافي تمثل في: البحث عن نماذج تربوية مغايرة لخلق جيل يمكنه التكيف مع كافة المتغيرات والأزمات الحياتية، غرس قيم الادخار والاستثمار لدي الفرد والجماعة بدولة الكويت، القضاء علي الفجوات القائمة في توزيعات الخدمات الصحية بحيث تراعي العلاقة بين أعداد المراكز والمرافق الصحية والتحسن البيئي وعدد السكان بمختلف المحافظات الكويتية، تفعيل دور المرأة الكويتية في العمل المنتج.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

تمهيد:

ثمة اتفاق عام على أن الدول الأقل تطورًا عامة، والعربية منها خاصة، قد سارت منذ استقلالها عن المستعمر القديم بالعديد من المراحل التي تعكس مدخلات تنموية، منها ما هو سياسي واقتصادي ومنها ما هو اجتماعي وثقافي، إلا أن المحصلة النهائية لم تلبي الحاجات والطموحات التنموية حيث القليل من النجاحات والكثير من الإخفاقات، وبناء عليه اتجهت هذه الدول إلى التسليم بحقيقة مفادها: أن التنمية البشرية تعد هي المدخل الرئيسي لتحقيق تنمية حقيقية ومستدامة في آن، كما جاء اعتماد هذا المدخل كاستجابة للتحولات العالمية والمحلية التي فرضت تنمية البشر أنفسهم كضمانة لتنمية حقيقية.

وبالنظر إلى الدول النفطية (ومنها الكويت) يمكن ملاحظة خصوصيتها من زاويتين، **الأولي:** أن الوفرة الاقتصادية لابد وأن توجه نحو التنمية البشرية وفق معاييرها الأساسية المتمثلة في الدخل والتعليم والصحة وفق بنود أساسية في إطار العلاقة الجدلية بين الموارد والسكان، **الثانية** تتلخص في: أن الارتباط القائم بين النفط كمورد واحد والتنمية كمطلب حياتي يعد مخاطرة كبرى بسبب قابليته للنفاذ من ناحية وارتباطه من حيث السعر بالسوق العالمي من ناحية ثانية وارتباطه أيضا بالمتغيرات السياسية العالمية والإقليمية من ناحية ثالثة.

بناء عليه اتجهت دولة الكويت خلال العقدين الأخيرين إلي حتمية تحقيق التنمية البشرية وفق بنودها الثلاثة سالفة الذكر باستخدام الثروة النفطية، حيث تعد الأولي (التنمية البشرية) الضمان الحقيقي في حالة استنفاذ الثانية (الثروة النفطية)، ولعل هذا ما يفسر التوسع في المؤسسات التعليمية وإنشاء العديد من المستشفيات والمراكز الصحية، إلى جانب تنامي متوسط الدخل الفردي للمواطن الكويتي، بالإضافة إلى نشأة وتطور العديد من مؤسسات المجتمع المدني الهادفة إلى النهوض بالأوضاع الحياتية لعدد من الفئات خاصة المرأة والطفل والمعاقين والشباب.

ولاشك أن هذه المظاهر– وغيرها– قد أدت إلى إثارة العديد من التساؤلات لدى المهتمين بقضايا التنمية البشرية، فالتساؤل الأساسي هنا يتلخص في: **ما هي العلاقة القائمة بين مؤشرات الإنفاق الكويتي ذات الصلة بالتنمية البشرية والمردود التنموي الحقيقي لدى السكان الكويتيين؟**

للإجابة علي هذه التساؤل– وغيرها- يأتي هذا البحث لتقديم وجهة نظر تقويمية للعلاقة القائمة بين الاقتصاد والتنمية البشرية بدولة الكويت، وذلك بالاستناد على دراسة تطبيقية تكشف بصورة علمية عن حقيقة هذه العلاقة كما تكشف عن الفجوات التنموية– إن وجدت- بين المناطق الجغرافية من خلال المقارنة.

أولا: الملامح الأساسية للبحث

١ ــ مشكلة البحث

تكتسب العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع أهمية خاصة سواء على صعيد الفكر أو على مستوى الواقع المعاش، فقد أولى العديد من علماء الإدارة والاقتصاد والاجتماع، والسياسة أيضاً أهمية كبرى لتحليل الدور الاقتصادي ومردوداته التنموية إلى جانب محاولة تشخيص المؤسسات الاقتصادية من حيث المقومات، العلاقات، التسلسل الرئيسي، العلاقات غير الرسمية وغير ذلك بالإضافة إلى رسم إطار تصوري يعكس نموذجا مثاليا يستند على اليوتوبيا انطلاقاً من ما يجب أن تكون عليه هذه المؤسسات داخلياً وخارجياً[1]، أما على مستوى الواقع فقد أدى التطور الذي شهدته الإدارة كفن وأداء وتنظيم وفعالية إلى بلورة

مؤسسات اقتصادية تكون مساعدة للسلطة في إطار العلاقة الجدلية بين السياسة والاقتصاد من ناحية وتعبر عن علاقات جماعات المصالح من ناحية ثانية، وبالتالي تكون وظيفتها الأساسية الترويج لمقولات الأيديولوجيا السائدة[٢]، وقد تجلى ذلك في تبنى سياسات التبرير لكافة القرارات الحكومية بحيث لا تخرج هذه المؤسسات عن كونها سلطة لها أدواتها ووسائلها في سيطرة أفكار دون أخرى وتنفذ سياسات محددة الغرض منها أنه ليس في الإمكان أبدع مما كان[٣]، إلا أن ثمة تطور آخر تمثل في التغيرات المتلاحقة على الصعيد العالمي سرعان ما انعكست على النماذج التنموية المحلية– خاصة في دول الخليج- وبحث الفئات المحكومة عن آليات للتكيف وبالتالي اتضحت الهوة بين الواقع والمأمول أو بالأدق الممكن، علاوة على ظهور ما يعرف بهدر الإمكانية بدءاً من الفرد حتى الموارد ومدى استغلالها بعقلانية أو ما يعرف بالترشيد[٤]، فنتيجة لذلك ظهرت أفكار تحاول نقد النظام وتبحث عن عقد تنموي جديد يلبى حاجات الفرد والجماعة، وفى نفس الوقت ظهرت مؤسسات بعيدة عن الأخرى التابعة للنظام والتي شهدتها أوربا وبخاصة انجلترا وفرنسا تسمح بحل مشكلات متراكمة وتهدف إلي بناء البشر من داخلهم ووفق إمكانياتهم بحثا عن وسائل وقائية من الجهل والأمية والفقر والمرض وتبعاته.

ويمكن القول أن نشأة هذه المؤسسات قد ارتبطت بتطورها من حيث الخدمات المقدمة وكذا الانتشار الخاص بالمستعمرات في ثوبها القديم سواء اتخذت مسميات دينيه أو اجتماعية أو لتأهيل موظفي هذه المستعمرات مع وجود فروق أساسيه حسب المستعمر والمكان الجغرافي أيضاً، ويمكن التأكيد من هنا على أن الدول الأقل تطوراً لم تكن بمعزل تام عن هذا الانتشار أو التطورات بحيث فرضت شعوراً إنسانياً ومسئوليه تاريخية على مجموعات بشريه ومؤسسات نقدية باعتبار التخلف ومشتقاته يعود في الأساس إلى الميراث الاستعماري والتمزق المحلى لهذه الدولة أو تلك[٥].

لقد مرت التنمية في الكويت، وما تزال، بالعديد من التجارب، فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وتحقيق الاستقلال السياسي في مرحلة تالية بدأت في وضع إستراتيجية تنموية بهدف النهوض (السريع) بفئاتها الاجتماعية، إلا أن الملاحظة الخاصة بالبدايات التنموية في الكويت تتلخص في تبنى المداخل الاقتصادية، وبالتالي تم الخلط بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي، ومع الإخفاقات التنموية تغيرت هذه الاستراتيجيات الاقتصادية نحو ما هو بنائي شامل ونحو ما هو ثقافي كمحاولة للتكيف مع التغيرات العالمية.

وعلى الرغم من أن المحصلة النهائية لهذه المراحل تشير إلى عدم تحقيق القدرة المطلقة على التفاعل الجدي مع التغيرات الإقليمية والعالمية، إلا أن من الملاحظ منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي حتى الآن الاتجاه بالتنمية نحو الثقافة كمتغير مستقل قد تدفع (وفق شروط معينة) إلى تحقيق ما هو مأمول، وقد ارتبط هذا الاتجاه بثلاثة عوامل هي: ظهور مفاهيم تنموية جديدة على صعيد الفكر (التنمية الإنسانية، الشاملة، المستدامة، التنمية البشرية وما شابه)، ونجاح بعض التجارب التنموية في مناطق أخرى على صعيد الواقع من خلال اعتمادها على ما هو بشري (اليابان، ماليزيا، سنغافورة على سبيل المثال) واتخاذ ما هو ثقافي متمثلاً في التعليم والوعي الصحي كمؤشر أساسي لقياس حالة التنمية.

لقد أدى ذلك إلى اتجاه الكويت إلى الاهتمام بالتعليم والصحة كمدخل أساسي (وليس وحيداً) لتحقيق التنمية انطلاقاً من مقولة مفادها: أن الإنسان وسيلة التنمية وغايتها، لكن رغم هذا التوجه التنموي تبقى المسألة برمتها محل تقييم من جانب العلوم الإنسانية، فالملاحظ لمفردات الحياة اليومية ونوعيه الحياة ومدى إشباع الحاجات يمكنه– دون جهد منه– رصد العديد من المظاهر التي تثير تساؤلات عديدة حول ماهية التنمية وما حقيقة مساراتها والاهم ما هي نتائجها المباشرة– قصيرة المدى وبعيدة المدى- سواء كانت التنمية

ذات نطاق فردى أو طابع جماعي أو مضمون بنائي عام، إلى جانب تساؤلات أخرى تحاول فهم المحصلة النهائية لتعدد مجالات التنمية ووضعية العلاقة القائمة بينها وبين المواطن العادي، وتساؤلات ثالثة تدور حول القدرة التنظيمية ومدى تحقيق الأسس التنموية داخل الإنسان نفسه، فهناك العديد من الوظائف الظاهرة والأخرى الكامنة التي تقدمها هذه الأسس والمبادئ والتي قد تلحق سلبياً بمستقبل المجتمع العام وتحد من القدرة على تشكيل هوية تنموية وبلوره إطار وطني فاعل ونشط نحو تنمية طال انتظارها إن صح التعبير، علاوة على مجموعة رابعة من التساؤلات لتشخيص المردود الحقيقي لمعدلات الإنفاق الخاصة بمؤسسات وبرامج التنمية البشرية من حيث نطاق الفاعلية والتأثير من الناحية التنموية قياساً بالواقع المعاش بالفعل.

إن ما يدفع إلى هذه التساؤلات– وغيرها– ويوليها أهمية للتحليل النظري والمنهجي ثلاثة حقائق أساسية يتلخص **أولها** في حجم التمويل المعطى لهذه المؤسسات في فرديتها وكليتها **ثانيها** التزايد في درجة ونوعية الواقع المأزوم، **ثالثها** السياسات التي تتبناها هذه المؤسسات من حيث الأداء والإنجاز قياساً بالأهداف المعلنة، **ففي ضوء هذا التصور يأتي هذا البحث للتعرف على العلاقة بين معدلات الإنفاق والمردود التنموي وفق المناطق الجغرافية بدولة الكويت، ويتم تقديم وجهة نظر تقويمية حول هذه العلاقة باستخدام مبادئ وأسس موضوعية.**

إن هذا البحث يتبنى العديد من المنطلقات النظرية والأسس ذات العلاقة بالمنهج العلمي وأبرزها هنا الموضوعية التي تفرض مدخل متعدد الأبعاد، يبدأ بما هو عام حول التنمية البشرية كمفهوم وممارسة ونتائج من حيث نشأتها وتطورها وآليات تواجدها إلى جانب توزيعاتها حسب المجالات الخدمية (الدخل/ التعليم/ الصحة) كما تتضح لدي الفئات المستهدفة ثم الانتقال إلى توضيح الواقع المعاش لهذه الفئات للوقوف على جدوى هذا الإنفاق وصولاً إلى المنافذ الحقيقة للتمويل المقدم في ضوء الأهداف المعلنة، والأخرى المقدمة بالفعل إلى الفئات، بمعنى آخر أن هذا البحث يحاول الربط بين آليات التمويل (الإنفاق) والأداء التنموي الفعلي.

٢ – أهمية البحث

ينطوي هذا البحث على العديد من الجوانب التي تعكس أهميته على مستوى الفكر من ناحية وعلى مستوى الواقع من ناحية ثانية أهمها يتلخص في:

الأهمية العلمية (على مستوى الفكر)

- تقديم وجهة نظر تقويمية لحال التنمية البشرية بدولة الكويت في ضوء مؤشرات الإنفاق الموجهة لهذا الغرض.
- تشخيص الفجوات الخاصة بتوجه الإنفاق حسب قطاعات التنمية البشرية خاصة التعليم والصحة وفق البنود المحددة للإنفاق.
- رصد الفجوات التنموية بين المناطق الجغرافية بدولة الكويت.
- إثراء المكتبة العربية بمثل هذا النوع من الدراسات.

الأهمية العملية (على مستوى الواقع)

- لفت الانتباه إلى ضرورة التوافق بين الإنفاق الحكومي ومردود التنمية البشرية بدولة الكويت.
- ضرورة القضاء على الفجوات الموجودة في المخصصات المالية حسب توزيعها علي القطاعات.

- إلقاء الضوء على الفجوات التنموية بين المناطق الجغرافية بدولة الكويت إن وجدت.

٣ - المفاهيم الأساسية

في خضم التنافرات القائمة يطرح البحث هنا كل من المعنى العام والمجرد والخاص الإجرائي للمفاهيم الأساسية المتمثلة في التمويل، والمؤسسات غير الحكومية، والأداء وفقاً لما يلي:-

أ- التنمية: هي مجموعة الجهود المدبرة والمرسومة في كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والسياسة أيضاً، والهادفة إلى الانتقال بكافة الجماعات من حالة إلي حالة أخرى مغايرة تكون هي الأفضل بحيث تؤدي إلى تحقيق الرفاهية والقدرة على تحسين نوعية الحياة وإشباع الحاجات الأساسية في إطارها المعاصر.

ب – التنمية البشرية: ينطلق مفهوم التنمية البشرية من معطيات الإطار العام للتنمية الإنسانية، والذي اتفقت عليه جميع دول العالم تقريباً منذ العقد الأخير من القرن الماضي، ويعتبر هذا المفهوم أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وتبعاً لذلك فإن الهدف الأساسي للتنمية الإنسانية بما في ذلك التنمية البشرية هو إيجاد بيئة تمكن الناس من التمتع بحياة طويلة وصحية وخلاقة، وفي هذا السياق لابد أن نفرق بين مفهوم التنمية الإنسانية والتنمية البشرية، فعلى الرغم من ارتباطهما وتداخلهما أي المفهومين فإن هناك من المختصين من يري أنهما مفهوم واحد لا توجد فروق بينهما إلا في مدى شمولهما لعناصر وأبعاد التنمية وفي إطار هذه التفرقة بين المفهومين حدد المختصون في مجال التنمية الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل خاص عدة مقاييس للتنمية الإنسانية من أهمها: العيش حياة طويلة وصحية، واكتساب المعرفة، وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد مقاساً بالدولار الأمريكي ليكون مؤشراً بديلاً يبين الموارد المطلوبة لمستوي معيشي لائق.

ج - الإنفاق: يشير لفظ الإنفاق في عموميته المجردة إلى مجموعة رؤوس الأموال والمساعدات العينية المقدمة لشيء ما من خارجة بهدف تشجيعه على أداء وظيفة ما أو هدف يكون مشتركاً في الأغلب الأعم، وبالتالي تعرف هنا على أنها: مجموعة المساعدات والمنح المقدمة من الميزانية العامة لدولة الكويت، سواء اتخذت جانباً مادياً ومعنوياً أو كليهما للنهوض بالمواطن الكويتي تعليميا وصحيا وكذا الارتفاع بقدرته علي تلبية حاجاته من خلال متوسط دخله (الشهري والسنوي).

د- المردود التنموي: هو مجموعة المظاهر والدلالات الكيفية الدالة علي تحقيق تنمية بشرية تنطوي على أبعاد محددة تتمثل في ارتفاع متوسطات الدخل والقدرة علي تلبية الحاجات بمعناها الواسع والعصري، والتحسن في المستوي التعليمي من خلال تلقي الفرد تعليما يتيح له الدخول والاندماج في سوق العمل (المحلي والعالمي) ويتكيف من به مع كافة التغيرات، والتحسن في المستوي الصحي لدي الفرد والجماعة سواء من خلال الوقاية أو العلاج .

٤ - الأهداف الأساسية والفرعية:-

يحاول هذا البحث تحقيق أربعة أهداف رئيسية تتلخص فيما يلي:-

أ- الكشف عن التنمية البشرية كمفهوم وأبعاد وانعكاسات على الفرد والجماعة والدولة.

ب- تشخيص المقولات النظرية التي تساعد على فهم العلاقة بين الإنفاق والمردود التنموي وفقا للتراث النظري ذات العلاقة.

ج - التعرف على حركة التنمية البشرية علي الصعيد العالمي لرصد موقع الكويت.

د- طرح منظور تقويمي حول جدوى الإنفاق الحكومي الكويتي قياسا بارتفاع متوسط الدخل الفردي والنهوض بمخرجات التعليم وتحسين المستوي الصحي لدي المواطن الكويتي.

٥ – نوع البحث

وصفي تحليلي يقوم علي آلية التحليل والتركيب.

٦ - تساؤلات البحث

- إلي أي مدى يرتبط الاقتصاد الكويتي بتحقيق التنمية البشرية المأمولة؟
- ما نوعية هذا الارتباط وفق متصل الارتباط الطردي/الارتباط العكسي؟
- ما المؤشرات الكمية ذات العلاقة بالإنفاق على متطلبات التنمية البشرية؟
- ما هي التوجهات الحقيقية والموضوعية لبنود الإنفاق على متطلبات التنمية البشرية (التوزيعات)؟
- **هل توجد فجوات تنموية بين المناطق الجغرافية الكويتية** من حيث التوزيعات الخاصة بمتطلبات التعليم والصحة؟ (خاصة وانه يمكن الاستدلال عليها وفق مقياس المرافق الصحية والمؤسسات التربوية وكذا نوعية حياة السكان ومدى قدرتهم علي تلبية الحاجات– بمعناها الواسع والمتطور– بصورة مقارنة)؟
- أين تقع دولة الكويت في التقارير المحلية والدولية وفق مقاييس التنمية البشرية؟

والاهم من ذلك ما هو التصور المقترح الذي يمكن من خلال تطبيقه تحقيق الاتساق بين مؤشرات الإنفاق ومظاهر المردود التنموي؟

٧ - حدود البحث

الزمنية: استغرق البحث ثمانية شهور.

الجغرافية: دولة الكويت.

٨ - فروض البحث

١– أن معدلات الإنفاق الحكومي الكويتي على التنمية البشرية يزيد عن المردود الايجابي سواء في الجانب التعليمي أو الصحي.

٢– أن ثمة فجوات بين القطاعات الاقتصادية في المخصصات المالية الموجهة لها بهدف تحقيق التنمية البشرية، وان هذه الفجوات تؤدى إلى بلورة عدد من المشكلات التنظيمية ذات العلاقة.

٣- أن المكانة التي تشغلها دولة الكويت بالتقارير العالمية ذات العلاقة بالمؤشرات الكمية والكيفية لا تتناسب مع الإمكانيات التي توفرها الدولة بهدف تحقيق تنمية بشرية تعكس روح العصر.

ثانيا: الإطار والمشكل النظري

١ – الاعتبارات الأساسية الحاكمة للتحليل

يوجد عدد من الحقائق التي يجب أخذها في الاعتبار عند محاولة تحديد الأبعاد الرئيسية لتحليل العلاقة بين التعليم والتنمية في المجتمعات العربية، وتتلخص أبرزها في النقاط التالية:-

أ- أن تحليل العلاقة بين الاقتصاد والتنمية كما تبتدئ في الكويت لا تنفصل عن الانعكاسات الإيجابية والسلبية للعولمة في إطارها الثقافي وآلياتها الاقتصادية، كما ترتبط بالتحديات السياسية والأمنية التي فرضها النظام العالمي الجديد على الدول الأقل تطوراً عامة والعربية منها بصفة خاصة، فلا شك أن هذه الانعكاسات وتلك التحديات قد أدت إلى تشكيل أبعاد جديدة قد تكون معوقات تنموية فاعلة، كما بلورت

دوافع نحو ضرورة التفكير في مدخلات ومخرجات مغايرة للتنمية عن طريق رسم استراتيجيات جديدة.

ب- أن السجال لا يزال دائراً بين الباحثين المهتمين بالعلاقة بين الاقتصاد والتنمية البشرية، ويتضح ذلك من خلال وجود مفاهيم أساسية تتسم بالتباين والاختلاف في التعريف والأبعاد(٦)، وكذا وجود عدد من الفروض البحثية التي تعكس مواقف متناقضة من النظام العالمي الجديد وانعكاساته في إطاره المعرفي، فما بين الرفض التام والقبول المطلق لانعكاسات هذا النظام وتقييمها تتشكل الأفكار الأساسية وفق متصل يعكس أزمة واضحة خاصة بمدى القدرة على تشخيص المرحلة الحالية قياسا بالمتطلبات الحياتية للبشر، ويدلل على ذلك العديد من المظاهر مثل مستويات تحليل التنمية كعملية اجتماعية ودرجة الاغتراب عن الواقع الثقافي والمعرفي المعاش بالفعل، علاوة على تجاهل عناصر فاعلة ذات صلة بأزمة توزيعات الدخل وفق مبدأ العدالة ونشر الخدمات الصحية بصورة متوازنة بالمناطق الجغرافية والنهوض بالتعليم ومؤسساته، على أن يرتبط كل ذلك بطبيعة التكوينات الاجتماعية الثقافية على سبيل المثال.

ت- إن تحليل العلاقة بين الاقتصاد والتنمية البشرية بدولة الكويت لابُد أن تستند على معرفة دقيقة للتطور التاريخي لبنية المجتمع، ويأتي ذلك بغرض الوقوف على المنعطفات التاريخية التي أفرزت شروطاً ومتطلبات تنموية جديدة، سواء كانت هذه المنعطفات سياسية الطابع أو اقتصادية المضمون، وسواء تبلورت وفق تغيرات كلية أو تحولات عالمية أو كليهما معاً، فبدون هذا الفهم التاريخي البنائي تظل التحليلات قاصرة على ما هو فوقي دون الاعتماد على الوجود (التحتي) الحاكم لمسيرة العلاقة بين الاقتصاد وتوجهاته حسب بنود الإنفاق والتنمية البشرية كانعكاس لهذه التوجهات.

ث- ضرورة تحليل العلاقة محل هذا البحث في ضوء مقولة التغير الاجتماعي، فالبحث في مجال التنمية البشرية ذات علاقة مباشرة بأسباب مظاهر التغير ونتاجاته، ويتضح ذلك في ضوء مفاهيم وقضايا فرعية مثل الحراك الاجتماعي ومعاييره، والتدرج الاجتماعي وآلياته، ومنظومة القيم وتبدلاتها، ونوعية الحياة ومدى إشباع الحاجات على الصعيدين الفئوي والبنائي، والوعي الاجتماعي المختزن داخل العقلية الفردية والجماعية في المجتمع، والتنظيم الاجتماعي وديناميا ته الداخلية وفعاليته الخارجية.

ج- إن تحليل العلاقة محل البحث تأتي في ظل الانقسام الايديولوجى الحاد بين فريقين، **أولهما** ينطلق من التحليل الذاتي المعتمد على تقسيم هذه العلاقة إلى مفردات وعناصر فرعية، وتستند على النطاق المحلي دون سواه نظرياً وإمبيريقيًا والتوصل إلى نتائج لا ترقى إلى مستوى التعميم النسبي أو المطلق وتعكس وجهات نظر ذاتية، **ثانيهما** يقف على العكس من ذلك (الموضوعي) حيث الاعتماد في تحليل نفس العلاقة على التجريد المطلق، ويتجلى ذلك في المفاهيم المستخدمة والفروض المقدمة ويستند في التحليل على النطاق العالمي دون النظر إلى اختلاف الظروف النوعية الموضحة للفروق القائمة بين فئات المجتمع وتوزيعاتهم حسب الفئة العمرية والنوع والمستوي الثقافي ونوع المهنة، مع صياغة أحكام مطلقة وتعميم تعسفي(٧)، وما يجعل العلاقة بين الإنفاق الاقتصادي والتنمية البشرية الفعلية غير واضحة حتى الآن، يتلخص في غياب الحوار بين الفريقين وعدم الالتزام بمعطيات الواقع المعاش، تحت وطأة تحكم الانتماءات الإيديولوجية في تحليلات هذا الباحث أو ذاك(٨)، والمقصود بالقول أن تحديد العلاقة بين الإنفاق والمردود التنموي تستلزم الربط بين البعدين الذاتي والموضوعي بهدف الوصول إلى نتائج ومعالجات قابلة للتطبيق والممارسة الفعلية.

ح- إذا كان البعد الثقافي للتنمية البشرية يعني في أبسط معانيه القدرة على تكوين وبناء قدرات الإنسان ليصبح مفكراً ومبدعاً وواعياً من خلال الرقى بطاقاته الاستيعابية وتطوير قدراته المعرفية بحيث تتلاءم اختياراته مع معطيات الواقع المعيشي[٩]، فان هذا يعنى في الوقت نفسه بناء إنسان قادر على توظيف المعرفة والدمج بين المعارف والخبرات الحياتية وإنتاج التكنولوجيا الملائمة لتحقيق التنمية المتواصلة أو المعززة، وبالتالي فإن الوصول إلى هذا الهدف يتوقف على ما يقدمه التعليم كنظام كلى ومراحل مترابطة غير منفصلة عن بعضها البعض، فالواقع يؤكد الاتصال والتأثير فيما بينها كما أن الإشكالية برمتها ذات علاقة بمدى القدرة على الوصول إلى مجتمع مدني فاعل وقابل للاستمرار[١٠].

خ- لابد من الاتصال بواقع المرأة ورصد تبدلات القيم التي تحملها الجماعات الكويتية نحو المرأة خاصة تجاه تعليمها أو خروجها إلى العمل الرسمي[١١]، فقد أدت التطورات التي شهدتها الكويت إلى تغيرات قيمية ملحوظة وساعدت المرأة (إلى حد ما) على اكتساب مهارات جديدة من خلال مواصلة التعليم والخروج إلى العمل، إلى جانب التبدل الملحوظ في مكانتها الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية والوصول إلى مكونات شخصية جديدة تختلف بها (إلى حد ما) عن نظيرتها في مراحل تاريخية سابقة[١٢].

د- يتطلب تحليل العلاقة محل البحث وضع ضوابط علمية تفصل بين الطموحات الذاتية التي يحملها هذا الباحث أو ذاك وحقيقة الإمكانات والقدرات الفعلية المتاحة لمجتمعه سواء ذات الصلة بالتعليم ومؤسساته والصحة ومرافقها والدخل وتوزيعاته أو المتحكمة في رسم حدود فعلية وواقعية للتنمية البشرية، ويعود هذا القول إلى تراكم مراحل الفشل التي مرت بها الكويت والدول العربية عامة، بل والدول الأقل تطورا أيضا، نتيجة عدم الفصل بين المثال والواقع، خاصة وأن هذه المجتمعات باتت الآن غير قادرة سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً على تحمل عواقب تجارب تنموية غير مجدية في ضوء ثورة الاتصالات وعولمة المعرفة وتحديات النظام العالمي الجديد التي طالت الهوية الوطنية[١٣].

٢ ــ إطلالة على مفهومى التنمية البشرية وتنمية الموارد البشرية:

مما لا شك فيه أن المفاهيم لغة أساسية في كافة النظريات والبحوث العلمية كما أن التحديد العلمي لها يعد خطوة لا غنى عنها في سبيل تمهيد الطريق أمام الباحث العلمي لفهم الظاهرة المتدارسة ولذا وجد المؤلف لزاماً عليه– بداية– أن يحدد معنى التنمية البشرية Human Development موضحاً طبيعتها و أوجه الاختلاف بين مفهوم التنمية البشرية و تنمية الموارد البشرية Human Resource Development، وإدارة الموارد البشرية Human Resource Management (HRM) وتخطيط الموارد البشرية Human Resource Planning.

- **التنمية البشرية**: إن التنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس، ومن حيث المبدأ يمكن أن تكون تلك الخيارات بلا حدود Infinite، وأن تتغير عبر الزمان، ولكن ثمة ثلاث خيارات تبقى جوهرية في كل مستويات التنمية وهى: أن يعيش المرء حياة طويلة وصحيحة Healthy وأن يحصل على معارف أو يحصل على الموارد الضرورية لتوفير مستوى معيشة لائق Decent، وإذا لم يحصل الفرد على تلك الخيارات الثلاثة، فإن كثيراً من الخيارات الأخرى تسد أبوابها أمامه. ولكن التنمية البشرية لا تقف عند هذا الحد، فهناك خيارات أخرى ويقدرها كثير من الناس تقديرًا عاليًا، وهى تمتد من الحرية السياسية

والاقتصادية والاجتماعية إلى توافر فرص الخلق والإبداع والتمتع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان(١٤).

وللتنمية البشرية جانبان/ بناء القدرات البشرية بتحسين مستويات الصحة والمعرفة والمهارات من ناحية، وانتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في وقت الفراغ، وفي أغراض الإنتاج، وللنشاط في أمور الثقافة والمجتمع والسياسة، وإذا لم يتكافأ الجانبان حل بالإنسان الإحباط ووفقاً لهذا المفهوم عن التنمية البشرية المستدامة يتضح أن الدخل ليس إلا واحداً من الخيارات التي يريد الناس أن يمسكوا بها، بالرغم من أهميته الواضحة، و لكن لا يجوز أن نلخص حياة البشر في الحصول عليه ولذلك فإن التنمية يجب أن تفيد أكثر من مجرد زيادة الدخل و الثروة، إن جوهرها يجب أن يكون البشر(١٥).

كما أن النموذج للتنمية– نموذج التنمية البشرية المستدامة– يجعل الناس هم محور التنمية، ويعتبر النمو الاقتصادي وسيلة وليس غاية، ويحمى فرص حياة الأجيال المقبلة وكذلك الأجيال الحاضرة، ويحترم النظم الطبيعية التي تتوقف كلها عليها. ويمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية والسياسية. وهى تحمى خيارات الأجيال التي لم تولد بعد، ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل، ولا يدمر ثراء الطبيعة الذي يضيف الكثير للغاية لثراء الحياة البشرية(١٦).

وتأسيساً على ذلك فإن التنمية البشرية باختصار هي عملية تمكين الإنسان من تحقيق إنسانيته، والإنسان كما هو معروف كائن مركب في حاجاته المرتبطة بكيانه البيولوجي، وفي حاجاته المعنوية النابعة من ماضيه في حاضره وتطلعاً لمستقبله. هو منتج ومستهلك، هو مرسل ومستقبل، هو مبدع يدرك بحواسه، كما يتصور بخياله. وهو في هذا كله متفاعل و فاعل في الظروف والموجودات البيئية التي تحيط به، والتي يسعى ويتحرك على أرضها وبحارها وسمائها وبين سكانها. وبهذا الكيان المركب، وفي هذا السياق المجتمعي المتشابك، يعيش الإنسان ويتم بناؤه وتكوينه، وتتحقق آماد مختلفة من حاجاته، وتنمو مستويات متنوعة من قدراته و طاقاته وحوافزه(١٧).

- تنمية الموارد البشرية: ان مفهوم التنمية البشرية– كما أوضحنا آنفا– يختلف عن مفهوم تنمية الموارد البشرية من المنظور الاقتصادي، وأكد على أن الإنسان مورد من الموارد الاقتصادية، وترددت المقولات بأننا نعنى بصحة الإنسان لأنها ذات مردود اقتصادي، وكذلك الشأن في تعليمه، بل وفي أنشطته الثقافية والترويحية، ويظل العائد الإنتاجي في ضوء مفهوم تنمية الموارد البشرية هو مركز الثقل في الالتفات إلى العوامل الإنسانية في تخطيط الجهود الإنمائية وما تتضمنه من استثمارات وأولويات. لكن هذه النظرة إلى الإنسان من هذه الزاوية الاقتصادية لم تول الجوانب الاجتماعية و البشرية ما تستحقه من تأكيد إلا بقدر ما تسهم به في تحقيق الأهداف الاقتصادية ذاتها(١٨).

هكذا برز مفهوم تنمية الموارد البشرية، بعد أن كانت قضايا النمو الاقتصادي مقتصرة على مشكلات رأس المال و استثماراته، بيد أن الاهتمام بالإنسان ظل مركزاً على الإنسان كمورد اقتصادي ينتظر منه زيادة الإنتاج وتطويره. ومن هنا شاع الحديث عن تحسين الأحوال الصحية لقوة العمل حتى تكون قادرة على الإنتاج. وفي مصر– على سبيل المثال– ظهرت دراسات تبين مدى الخسارة المادية التي يعانى منها الاقتصاد الوطني نتيجة لانتشار مرض البلهارسيا لدى الفلاحين وسكان الريف عامة. كذلك ظهرت دراسات تبين مدى الخسارة المادية في تغيب العمال عن العمل في المصانع من جراء انتشار الأمراض المهنية أو الأمراض المعدية. وفي هذا السياق يقال إن إطالة متوسط عمر الفرد تعنى مزيداً من السنوات لدى قوة العمل مما يؤدى إلى الإفادة من مهارتها وخبراتها في عمر إنتاجي أطول.

وهذه النظرة من الحكومة لوضع ضوابط لاستخدام العاملين و تنظيم العلاقة بينهم و بين أصحاب العمل وبما أن الوظائف ذاتها قد تغيرت ملامحها و متطلبات أدائها، حيث أصبحت تتسم بالتعقيد الفني وتتطلب مهارات عالية علاوة على ذلك، فقد انهارت الفواصل بين الوظائف، فبعد أن كان الفرد يمارس عمله من خلال قسم أو إدارة معينة مع آخرين يحملون نفس التخصص ويمارسون نفس نوعيات الأعمال والأنشطة، فإن موظف اليوم قد يجد نفسه عضواً في فريق عمل أو مجموعات مهام تضم آخرين من إدارات أو أقسام مختلفة من المنظمة[١٩].

ثانياً: مكونات التنمية البشرية:-

إن المتأمل في مفهوم التنمية البشرية المستدامة و مكوناتها، سوف يدرك بادئ ذي بدء، أن المفهوم قد أكد على ضرورة النظرة الشاملة والتكاملية في فهمنا وتفسيرنا لقضية التخلف والتنمية، وأن هناك العديد من المكونات والأبعاد– المتفاعلة والمرتبطة ببعضها البعض – للتنمية البشرية المستدامة وتتحدد هذه المكونات في المكون الإنساني، المكون الاقتصادي، المكون السياسي، المكون البيئي، علمية مطالب الحياة والاستدامة والتواصل بين الأجيال، التكامل بين المبادرة الفردية والسياسة العامة، الأمن البشرى والحد من الفقر، مناهضة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، تنمية المرأة وتمكينها والمكون الاجتماعي الثقافي. سنحاول في هذا المقام تسليط الضوء على بعض هذه المكونات.

١- **المكون الإنساني في التنمية البشرية**: إن التنمية البشرية المستدامة موجهة إلى الإنسان باعتباره العنصر البشرى الذي يساهم في تنمية المجتمع هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذه العملية– عملية التنمية البشرية– تهدف في النهاية إلى تحقيق الارتقاء بنوعية حياة الإنسان، وتوسيع نطاق قدراته إلى أقصى حد ممكن. وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، أي أن الإنسان هو محور التنمية البشرية وهدفها.

ومما لاشك فيه أن الكون بلا إنسان خال من الموارد، لأن الموارد مقترنة بالإنسان وحاجاته، فكأن عناصر البيئة الطبيعية المختلفة ليست بموارد، ولا تصبح موارد إلا إذا سخرت لخدمة الإنسان وسد حاجاته. فالفحم– مثلا– لا يمكن أن يعتبر مورداً اقتصادياً لمجرد تكوينه الجيولوجي أو تركيبه الكيميائي، ولكنه يصبح مورداً عندما يبدأ الإنسان في استخراجه و استخدامه كقوة محركة. ولذلك لا يمكن أن تعتبر البيئة حاوية لموارد إلا درست في ضوء علاقتها بالإنسان، أو بمعنى آخر في ضوء استشعار الإنسان لعناصرها المختلفة وتحويلها إلى موارد اقتصادية، وعليه فإن الموارد فكرة نسبية[٢٠].

كما تعتبر الموارد محصلة التفاعل بين الإنسان والبيئة، ونقطة البداية في هذا التفاعل هي سعى الإنسان لسد حاجاته، ويمكن أن نقسم حاجات الإنسان إلى مجموعتين: حاجات أساسية ومعيشية وحاجات حضارية، والفرق بينهما أن الإنسان يجب أن يسد حاجاته الأساسية إلى حاجات ايجابية وحاجات سلبية، فالإنسان في حاجة إلى الغذاء والهواء والماء للمحافظة على بنيانه الجسدي، وهذه هي الحاجات الايجابية. أما الحاجات السلبية فيقصد بها الملبس و المسكن اللذان يحمى بهما نفسه من المؤثرات الجوية، ويقي بهما نفسه من الأمراض ويؤوى بأحدهما نفسه خشية الفتك به، وهذه الحاجات الأساسية هي نقطة البداية في العملية الاقتصادية التي يترتب عليها تحويل عناصر البيئة الطبيعية إلى موارد[٢١].

وقد أدرك العديد من البلدان النامية والمتقدمة على السواء أهمية الإنسان في التنمية حيث نجد أن الصينيين- على سبيل المثال- قد أدركوا تدريجيا أن ما يسمى بالتحديث ليس

تحديث العلوم والتكنولوجيا وزيادة سرعة تحقيق الأهداف الاقتصادية، وتطوير مستوى القوى الإنتاجية الاجتماعية فحسب، بل أنه مضمون ثرى يتخلل مختلف جوانب الحياة الاجتماعية. وأن عملية تغيير الثقافة الاجتماعية ذات المستويات المتعددة في حد ذاتها عملية تقدم مجتمع ما قبل التحديث ـ وهو المجتمع التقليدي ـ في اتجاه المجتمع الحديث الذي يتمتع بالعمومية على نطاق واسع المدى. ولذلك فالعقبات والصعوبات والتحديات التي تواجه تغييرات التحديث لا تأتى فقط نتيجة أسباب تتعلق بالجانب المادي وهيكل التنظيم الاجتماعي ونظام الإدارة فحسب، بل تأتى أيضا من جراء أسباب تتعلق بجانب السلوك النفسي للأفراد ونموذج المفاهيم وأسلوب التفكير بمعنى أنها أسباب تنتمي إلى التركيب الثقافي عميق الأغوار. وفى الواقع أن أقوى الصعوبات التى يواجهها الصينيون في طريق التحديث لا تكمن في الجانب المادي والهيكلي بل تكمن في عوامل الثقافة والبشر خصائص الثقافة الفكرية للصينيين أنفسهم والإتجاه السيكولوجي لديهم. وقد أظهرت دراسات عديدة أن "البشر" أهم عامل في حركة التحديث، وإذا لم يتم تحديث البشر يكون من المستحيل تقريبا تحقيق تحديث العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد والسياسة. كما تتحول عادة المفاهيم التقليدية المتراكمة داخل سيكولوجية الأفراد عميقة الأغوار وأسلوب التفكير واتجاه القيم إلى عقبات كبرى أو تشوه مغزى التحديث إلى مؤازرة المعاصرين الذين يعملون على تحقيقه. وبعد البشر الذين يدركون المغزى الثقافي الحديث وصفات الشخصية الحديثة أعظم قوة حاسمة تدفع حركة التحديث إلى الأمام[٢٢].

إن تحديث الإنسان الصيني شرط لا يمكن الاستغناء عنه لتحديث المجتمع كله فبدون تحديث البشر الصينيين لا يمكن تحديث الحياة الاجتماعية كلها من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تحديث الصينيين والظروف الاجتماعية الموضوعية التي يمكن أن تنشئ الصينيين العصريين يجعل من المستحيل تحقيق تحديث الإنسان الصيني أيضا، وتعد هاتان المشكلتان الصعبتان المنطقيتان بمنزلة تناقضات في الثقافة الصينية الحديثة. ولكن من الناحية العملية نجد أن تحديث الأفراد وتحديث المجتمع يؤثر كل منهما في الآخر وعاملين متلازمين للأسباب والنتائج ويتزامن تحقيق تحديث الأفراد وتحديث المجتمع وتعد حركة التحديث بمنزلة المسرحية التاريخية المفعمة بالحيوية والصينيون هم شخصيات تلك المسرحية ومؤلفيها أيضا. وعندما يدفع الصينيون حركة تحديث المجتمع إلى الأمام وتتغير البيئة الحياتية الخاصة بهم فإنهم يغيرون في الوقت نفسه طبيعتهم الذاتية أيضا ويحققون تحول طبيعة الأمة والفكر الثقافي في التحديث[٢٣].

وقد تنبه عدد كبير من باحثي مسألة التحديث إلى أهمية تحديث البشر في عملية التحديث وأجروا الكثير من الدراسات التي تعنى بالظواهر أو الوقائع اليقينية أو دراسات المبادئ العلمية مثل عالم الإجتماع الأمريكي الكس إنكلز Alex Inkles الذي تعد دراسته "تحديث الإنسان" من الإنجازات المهمة في هذا الجانب، حيث أشار إلى أن الغاية القصوى لمتطلبات التطور هي تغيير صفات الإنسان ويعد هذا التغيير من الشروط والأساليب الأساسية لإحراز أكبر قدر من التطور وفى الوقت نفسه يعد من الأهداف العظيمة لعملية التطور ذاتها أيضا. وأن تحديث الأفراد يعد عاملا لا يمكن الاستغناء عنه لتحديث الدولة وهذا العامل ليس نتاجا ثانويا لنهاية عملية التحديث بل أنه شرط مسبق لتحديث النظم، ويعتمد عليه تطور الاقتصاد لفترة طويلة لإحراز النجاح[٢٤].

كما يرى إلكس إنكلز أن تحديث البشر ظاهرة فكرية ثرية المضمون ومتعددة الجوانب وفى الواقع أن التحديث في المقام الأول عملية تغيير السلوك النفسي ووجهة النظر إلى القيم و الأفكار ويجب ألا نفهم أن كل ما يسمى "حديث" هو شكل من أشكال النظام الاقتصادي أو النظام السياسي بل إن ظاهرة فكرية أو سلوك نفسي ولذا فإن ظهور الإنسان العصري دليل

مهم على تحقيق تحديث المجتمع[٢٥].

٢ ـ **المكون الاقتصادي في التنمية البشرية:** يمثل المكون الاقتصادي في التنمية البشرية بعدًا وشرطًا أساسيًا من شروطها كما أنه يتمثل في العديد من العناصر الاقتصادية مثل الموارد المالية والطبيعية والمواصلات والنقل والمرافق العامة والنظام المصرفي والأجور وقوة العمل وأدوات الإنتاج ورؤوس الأموال والأسواق والطاقة والمياه والمواد الخام والاستثمار والادخار والتنظيم الاقتصادي الفعال. ولكن لا يرضى معظم العلماء في مجال العلوم الاجتماعية عن تناول مدخل اقتصادي صرف فهناك انتقادات عديدة لفلسفة اختزال التنمية مجرد التنمية الاقتصادية وبالأخص إذا ما اختزلت هذه الأخيرة إلا النمو الاقتصادي ويهدف المفهوم الشامل للتنمية البشرية إلى إعادة تركيز الاهتمام ليس فقط على الوسائل ولكن أيضا على الغايات وهكذا فإنها أي التنمية البشرية تضع الناس في موقع الصدارة وتجدر الإشارة إلى عمق العلاقة بين نمو الدخل والتنمية البشرية ولكن منجزات التنمية البشرية لا تحقق تلقائيا من المعدلات المرتفعة لنمو الدخل[٢٦].

إن النمو الاقتصادي ليس غاية في حد ذاته ولكنه– من منظور التنمية البشرية– وسيلة لضمان رفاه السكان من خلال التوسع في فرص التوظف وتحسين توزيع الدخل. كما أن هدف التنمية هو خلق بيئة تيسر للناس الاستمتاع بحياة صحية وطويلة وخلاقة والتنمية البشرية تحقق كلا من تنمية القدرات البشرية من خلال الصحة والمعرفة والمهارات واستخدام الناس في مجالات تتسق مع ما يكتسبون من هذه القدرات ويجب التأكيد على أن تطوير القدرات البشرية ليس مجرد وسيلة وإنما هو هدف في حد ذاته طالما أن المضي في هذا التطور يقوي الناس ويزيد من قدراتهم على المشاركة الكاملة في تشكيل مستقبلهم كما يعتبر مفهوم التنمية البشرية انطلاقا من هذه الرؤية الشاملة أرحب مجالا من نظريات التنمية الاقتصادية التقليدية فنماذج النمو الاقتصادي تناول زيادة الناتج القومي أكثر مما تناول تحسين نوعية حياة البشر لذلك يتعين البحث عن بديل لمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي كمقياس لدرجة تقدم الأمم ولمتابعة هذا التقدم وقد تزايد استخدام دليل التنمية البشرية كمؤشر مركب يقيس مدى تلبية الاختيارات الأساسية لشعب ما أو لجماعات نوعية أو إقليمية أو لفئات.

البعد الجغرافي للتنمية البشرية:

مما لاشك فيه أن المكون البيئي يعد من أهم المؤشرات الدالة علي تحقيق التنمية البشرية من عدمه قياسا بأنماط السلوك الفردي والجماعي، وبالتالي أصبحت البيئة مجالا عالميا وقوميا للاهتمام العلمي حيث تعددت الدراسات والبحوث التي حاولت إثارة الوعي بأهمية البيئة ومواردها وما تتعرض له من استنزاف وإفساد مقصود والدعوة إلى ضرورة الحفاظ على التوازن البيئي كذلك عقد العديد من المؤتمرات العالمية حول قضايا البيئة ومشكلاتها بدءً من عام ١٩٧٢ باستكهولم. وحتى الآن وتلاحقت التقارير العالمية بشأنها ولجان دراسة مشكلاتها. هذا فضلا عن أن الإنسان قد استبد به القلق حول مستقبل حياته في البيئة فبدأ يراجع نفسه في طريقة تعامله مع عناصرها ومكوناتها واتجه نحو التخطيط لمواجهة مشكلاتها في الوقت الحاضر والإعداد لتلافيها في المستقبل وبهذا صارت البيئة مجالا تتلقى في دراسته والاهتمام به علوم عديدة وتخصصات متنوعة وجهات ومؤسسات رسمية وشعبية متباينة. وهكذا نجد أن الإنسان الذي بدأ حياته على الأرض وهو يحاول حماية نفسه من غوائل الطبيعة انتهى به الأمر بعد ألاف السنين وهو يحاول أن يحمى الطبيعة من نفسه[٢٧].

والبيئة ليست مجرد عناصر طبيعية (ماء وهواء وتربة ومعادن ونباتات ومصادر طاقة وحيوانات) بل هو رصيد المواد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفى مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته وتمثل العناصر الطبيعية البيئة الطبيعية physical environment أو الموارد التي أتاحها الله للإنسان ليستمد منها مقومات حياته كالغذاء والكساء والمأوى والدواء إلخ. في حين تتمثل الموارد الاجتماعية في البيئة الأساسية المادية التي شيدها الإنسان وفى مجموعة النظم الاجتماعية والمؤسسات التي أقامها: وبالتالي يمكن النظر إلى البيئة الاجتماعية social environment على أنها الطريقة التي نظمت بها المجتمعات الإنسانية حياتها وسخرت البيئة الطبيعية لخدماتها كاستعمال الأراضي للرعي والزراعة والسكنى واستخراج ثرواتها الطبيعية والصناعة والتجارة والتعليم والاستشفاء والإنتاج والاستهلاك(٢٨).

وعلى هذا فالبيئة تعنى تحديدا الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر وفى ضوء هذا التعريف فإننا ننظر إلى البيئة من الزاويتين الفيزيقية أو الطبيعية والاجتماعية ونراعى في نفس الوقت طبيعة العلاقة القائمة بينهما(٢٩).

وقد أكدت الدراسات السوسيولوجية والجغرافية الكلاسيكية والمعاصرة على العلاقة بين السلوك الاجتماعي والبيئة حيث نجد أن البحوث الامبيريقية التي أجريت حول الفقر في لندن قد أماطت اللثام عن حقيقة هامة مفادها: أن المناطق والأحياء المتخلفة والفقيرة Slums تؤدى إلى الانحراف وان المناخ الفيزيقي يلعب دورا في تشكيل النماذج الثقافية (هوايت بيك Whitbeck ١٩٨١، وهنتجتون وكشنج Huntington & Cushing ١٩٢١) كما وضع ماكنزى Mckenzie ١٩٣٩) خريطة أوضح من خلالها أن أشكال عديدة للسلوك الاجتماعي مثل الانحراف والرذيلة تتركز في مناطق بعينها كما أشار (فيرث ودنهام Faris & Dunham) إلى أن الأمراض العقلية وتركزها في مناطق معينة أيضا. وهكذا يتبين لنا أن هناك ارتباطا بين المناطق المتخلفة والانحراف والبيئة الفيزيقية والسلوك وقد وضع المخططون المعاصرون هذه المقولات والمعاني في اعتبارهم عند تخطيط أشكال الإسكان وإقامة المجتمعات والمدن الجديدة(٣٠).

كما يعتمد البشر في حياتهم على وجود بيئة طبيعية صحية مفترضين بغرابة أنهم مهما ألحقوا أضرراً بالكرة الأرضية فإنها ستستعيد سلامتها في نهاية المطاف. ومن الواضح أن هذا ليس صحيحا وذلك لأن التصنيع المكثف والنمو السكاني السريع قد أجهد الكوكب إجهادا لا يحتمل كما أن التهديدات البيئية التي تواجهها البلدان هي مزيد من تدنى النظم الايكولوجية المحلية والنظم العالمية وفى البلدان النامية يتمثل أحد أخطر التهديدات البيئية في الخطر الذي يتهدد المياه فنصيب الفرد من إمدادات العالم من المياه لا يتجاوز الآن ثلث ما كان عليه في عام ١٩٧٠ وفى تزايد حول شح المياه إلى عامل من عوامل الصراع العرقي والتوتر السياسي. ففي عام ١٩٧٠ كان حوالي ١,٣ بليون شخص في العالم النامي لا يحصلون على مياه نقية ويرجع جانب كبير من تلوث المياه إلى سوء الصرف الصحي وزهاء بليوني شخص لا يحصلون على صرف صحي مأمون(٣١).

ولكن الناس في البلدان النامية يمارسون أيضا ضغوطا على الأرض إذ يفقد في كل عام ما يتراوح مابين ١٠،٨ ملايين أكر من أراضى الغابات وهى مناطق تعادل في حجمها النمسا، يؤدى الري وسوء أساليب الحفاظ على الطبيعة على تصاعد التصحر، ففي أفريقيا جنوب الصحراء وحدها تحول ٦٥ هكتار من الأراضي المنتجة إلى صحراء خلال الأعوام الخمسين الماضية. وحتى الأرض المروية تتعرض لتهديد من مخلفات الأملاح فأضرار التملح تصيب ٢٥% من الأرض المروية في آسيا الوسطى وتصيب ٢٠% من الأرض

المروية في باكستان[٣٢].

أما في البلدان الصناعية فإن من أخطر التهديدات البيئية تلوث الهواء فمدينة لوس أنجلوس ينبعث منها ٣٤٠٠ طن من الملوثات كل عام ولندن ينبعث منها ١٢٠٠ طن وهذا التلوث الضار للصحة يلحق ضررا أيضا بالبيئة الطبيعية كما يتسبب تدهور غابات أوربا نتيجة لتلوث الهواء في خسائر اقتصادية تبلغ قيمتها ٥٦٣ بليون دولار سنويا كما أن الخسائر السنوية المقدرة للإنتاج الزراعي نتيجة لتلوث الهواء تبلغ قيمتها ١،٥ بليون دولار في السويد و١،٨ بليون دولار في إيطاليا و٢،٧ بليون دولار في بولندا و٤،٧ بليون دولار في ألمانيا[٣٣].

ومع أن طابع الضرر البيئي يختلف ما بين البلدان الصناعية والبلدان النامية فإن أثاره واحدة في كل مكان تقريبا فالتملح شديد أيضا في الولايات المتحدة وتلوث الهواء شديد أيضا في مدن بالعالم النامي. فمدينة مكسيكو ينبعث منها ٥٠٠٠ طن من ملوثات الهواء سنويا. وفى بانكوك نجد أن تلوث الهواء شديد لدرجة أن أكثر من ٤٠% من رجال شرطة المرور فيها تفيد التقارير أنهم يعانون من مشاكل تتعلق بالتنفس[٣٤].

وكثير من التهديدات البيئية مزمن ويستمر مدة طويلة. وهناك تهديدات أخرى تتخذ طابعا فجائيا، وهناك كوارث "طبيعية" مزمنة كثيرة حدثت في السنوات الأخيرة وكان البشر هم السبب فيها فقد أدت إزالة الغابات إلى حدوث حالة جفاف وفيضانات أكثر شدة وأدى النمو السكاني إلى انتقال الناس إلى مناطق عرضه للأعاصير الحلزونية أو الزلازل أو الفيضانات وهى مناطق كانت تعتبر دائما مناطق خطرة وكانت غير مأهولة من قبل. والفقر ونقص الأراضي يفعلان نفس الشيء إذ يدفعان الناس إلى أراضى أكثر حدية ويزيدان من تعرضهم للمخاطر الطبيعية والنتيجة هي أن الكوارث أصبحت أكبر و أكثر حدوثا. ففى خلال الفترة من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٩١ تعرض ثلاثة بلايين شخص للكوارث كان ٨٠% منهم في آسيا ولقي أكثر من سبعة ملايين شخص حتفهم نتيجة لها بينما أصيب مليونان[٣٥].

ولدى معظم البلدان النامية خطط لمواجهة حالات الطوارئ الطبيعية فبنغلاديش مثلا لديها نظام موسع للتحذير من الأعاصير الحلزونية التي تصل إلى خليج البنغال ويكون حجم الأعاصير في بعض الأحيان أكبر مما تتحمله مواردها الوطنية بحيث يستدعى عملا دوليا. غير أن الاستجابات في حالات الطوارئ هذه كثيرا ما تكون بطيئة وغير كافية وغير منسقة والجهود الإنسانية الحالية لاسيما في نطاق منظمة الأمم المتحدة تعانى بشدة من نقص التمويل وكثير من أشد الناس تعرضا للتأثر بتلك الكوارث يهلكون قبل أن تصل إليهم أي مساعدة دولية[٣٦].

إن معظم أشكال الانحطاط البيئي تترك أشد آثار لها محليا ولكن آثارها الأخرى تميل إلى الهجرة فالهواء الملوث ينتقل بعناد عبر الحدود الوطنية بحيث أن انبعاث ثاني أكسيد الكبريت في بلد تسقط على هيئة أمطار حمضية في بلد آخر ويعانى حوالي ٦٠% من الغابات التجارية في أوربا من مستويات ترسبات كبريتية ضارة. وفى السويد نجد أن حوالي ٢٠،٠٠٠ بحيرة من بحيراتها وعددها ٩٠،٠٠٠ أصبحت حمضية بدرجة ما، وفى كندا هناك ٤٨,٠٠٠ بحيرة حمضية، ومصدر المشكلة في هاتين الحالتين ليس داخل البلد فقط[٣٧].

كما أن انبعاث المواد الفلور كوبونية له أثر دولي بل الواقع انه أثر كوني نظرا لأن الغازات المنبعثة في فرادى البلدان تهاجم طبقة الأوزون وفى عام ١٩٨٩ وجدت فرقة

البحوث أن طبقة الأوزون فوق القارة القطبية الجنوبية (انتاركتيكا) قد انخفضت إلى ٥٠% فقط من مستواها الذي كانت عليه في عام ١٩٧٩. وفى عام ١٩٩٣ بينت القياسات التي جرت بواسطة الأقمار الصناعية فوق المناطق ذات الكثافة السكانية العالية الواقعة على خطوط العرض المتوسطة في نصف الكرة الشمالي أن طبقة الأوزون فيها بلغت درجة قياسية من الانخفاض مما ترتب عليه آثار خطيرة بالنسبة لصحة البشر فالأوزون يحول دون تسرب الأشعة فوق البنفسجية التي يمكن أن تؤدى إلى أنواع مختلفة من سرطان الجلد وهو "الميلانوما" في الفترة من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٨٩ بنسبة تزيد على ٨٠%[٣٨].

لقد لوث الإنسان كل عناصر البيئة الطبيعية فلم يسلم منه الماء العذب الفرات ولا الماء الملح الأجاج حيث ألقت المصانع بمخلفاتها الصلبة والسائلة إما في الماء أو على التربة لأنها لا تتصل بشبكة الصرف الصحي علاوة على ذلك فقد أسرف الإنسان في استخدام المبيدات الحشرية وغالى في الاعتماد على المخصبات الزراعية مما دعم التلوث في التربة وفي المياه.

التعليم: يعتبر التعليم متغيرا هاما في التنمية ومؤشرا من مؤشراتها كما أنه المهارة الأساسية التي تكمن في كل عمليات التنمية فمع التعليم يكتسب الناس أكثر من مجرد القراءة حيث يكتسبون أيضا المهارات المتعددة التي تمكنهم من المشاركة الفعالة في مختلف مناحي الحياة البشرية وبذلك يمثل التعليم المحور الاجتماعي الذي تعتمد عليه المهارة والتحولات الاجتماعية والسيكولوجية. كما يلعب التعليم دورا فعالا في تنمية المورد البشرى الذي يمثل ركيزة من ركائز التنمية وقد عبر كوان تسو قديما عن أهمية التعليم بقوله "إذا كنت تخطط لسنة، فاغرس بذرة. وإذا كنت تخطط لعشر سنوات فازرع شجرة وإذا كنت تخطط لمائة سنة فعلم الناس تحصد مائة محصول".

وقد أرجع بعض رجال الاقتصاد في دراسات قاموا بها عملية التنمية أو العنصر الجوهري فيها إلى عملية التعليم سواء في الشرق أو الغرب ففي دراسة قام بها "وبينسون" عن الولايات المتحدة الأمريكية وعوامل التنمية فيها بين أن التعليم كان هو العامل المسئول عن زيادة الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية بقدر الثلث في النصف الأول من هذا القرن وأن إسهام التعليم في هذا الصدد يوازى ضعف إسهام رأس المال كما بين كايروف في دراسة قام بها عن الاتحاد السوفيتي أن إدخال التعليم الابتدائي الإجباري في الاتحاد السوفيتي في المراحل الأولى للثورة الروسية قد عاد على الاقتصاد القومي بعائد يبلغ ٤٣ ضعف ما أنفق عليه من تكاليف كما بين باحث سوفيتي آخر أن تعليم العمال الأميين لمدة سنة واحدة في دراسة منتظمة لمكافحة الأمية قد زادت من إنتاجية العامل المتوسط بما يقدر بحوالي ٣٠% في العام وفى دراسة قام بها "بياتييه" تبين أن محصلة استثمار ٩٠٠٠ دولار في الجامعة يحقق ناتجا من الخدمات قدره ١٠٠,٠٠٠ دولار بينما لو استثمر هذا المبلغ في أي مشروع آخر صناعي أو إداري فإنه لن يعطى أكثر من ٣٤,٠٠٠ دولار[٣٩].

هذا فضلا عن أن التعليم عندما يؤدى إلى تحسن قدرة الناس على اكتساب المعلومات واستخدامها فانه يعمق فهمهم لأنفسهم وللعالم ويثرى عقولهم بتوسيع خبراتهم ويحسن الخيارات التي يعتمدونها بوصفهم مستهلكين أو منتجين ومواطنين ويعزز التعليم قدرتهم على تحقيق مستوى أعلى من المعيشة والتعليم عندما يزيد من ثقة الناس بأنفسهم وبقدرتهم على الإبداع والتجديد يضاعف من الفرصة المتاحة أمامهم للانجاز الشخصي والاجتماعي.

ومنذ قرن ونصف قرن وصلت البلدان التي أصبحت اليوم دولا صناعية إلى مستويات من معرفة القراءة والكتابة أعلى من المستويات السائدة اليوم في كثير من البلدان في أفريقيا واسيا ولكن معدلات معرفة القراءة و الكتابة ارتفعت أيضا بسرعة في البلدان النامية وهناك مثالان بارزان في هذا الصدد هما شيلى التى بلغت مستوى من معرفة القراءة والكتابة فيها

مماثلا لنظيره في البلدان الصناعية رغم انخفاض مستوى الدخل. وأندونسيا حيث ارتفعت معرفة القراءة والكتابة بين الكبار من ١٧% فقط في ١٩٥٠ إلى ٦٧% في ١٩٨٠ وقد أعلنت الحكومات في جميع البلدان أن التعليم الشامل للقراءة والكتابة أصبح هدفا أساسيا من أهدافها(٤٠).

ولنتناول في هذا المقام الأدلة القائمة على المنافع الناتجة عن تعليم المرأة على سبيل المثال، فالمرأة الأفضل تعليما والأكثر معرفة بقيمة الرعاية الصحية والعادات الصحية تميل لأن تكون أقل تأثرا بعدم وجود برامج صحية لخدمة المجتمع المحلى وتميل إلى الاستفادة بها بتواتر أكبر عندما تكون متاحة. وتبين الدراسات في الفلبين ونيجيريا أن تعليم الأم بالغ الأهمية في تحديد وفيات الأطفال على درجة أنه يعوض عند عدم وجود مرافق طبيعية لدى المجتمع المحلى (باريرا، ١٩٩٠، كولدويل ١٩٧٩) وتوصلت دراسات أخرى إلى أنه عندما تكون المرأة أحسن تعليما تكون الاحتمالات أكبر لأن يستخدم الزوجان وسائل منع الحمل(٤١).

كما يؤثر التعليم على الإنتاجية والنمو من خلال قنوات متعددة فالشخص الأحسن تعليما يستوعب المعلومات الجديدة بسرعة أكبر ويستخدم المدخلات غير المألوفة لها و العمليات الجديدة عليه بكفاءة أكثر وعندما يتم إدخال إنتاج جديد أو عملية جديدة يكون هناك الكثير الذي ينبغي تعلمه عن كيفية تشغيله وكيفية تطبيقه على الظروف والبيئات الخاصة وفى البيئة الدينامية وغير المؤكدة للتغيرات التكنولوجية يمتع العاملون ذوو التعليم الأرقى بميزة كبيرة وفى بيرو لو كانت أتيحت للمزارعين سنة إضافية من التعليم لزادت إمكانية أخذهم بأشكال التكنولوجيا الحديثة بنسبة ٤٥% وفى تايلاند كان احتمال المزارعين الذين حصلوا على أربع سنوات من التعليم أقرب للمدخلات الكيميائية الجديدة ويزيد ثلاث مرات عنه بالنسبة إلى المزارعين الذين حصلوا على تعليم يتراوح بين سنة واحدة وثلاث سنوات(٤٢).

إن البلدان صاحبة أكثر الاقتصاديات تقدما اليوم هي التي التزمت منذ أمد طويل بتعليم سكانها ومن الأمثلة على تلك التغييرات الأساسية التي صاحبت عودة إمبراطور الميجي إلى اليابان فقد كانت اليابان في ذلك الحين معزولة عن التطورات التكنولوجية في العالم لمدة تزيد عن قرنين وكانت بلدا زراعيا يغلب عليه الطابع الإقطاعي وفى منتصف القرن التاسع عشر تعرضت لضغوط شديدة من جانب التجار الأوروبيين والأمريكيين لتفتح موانيها وتساير بوجه عام القوة الاقتصادية و العسكرية للغرب ونشبت ثورة جاءت إلى الحكم بحكومة جديدة من التكنوقراطيين وبذلت الحكومة جهودا أسطورية لاستيراد التكنولوجيا فأوفدت البعثات إلى الخارج ليتعلم أعضائها العلوم والتكنولوجيا والإدارة واستوردت الآلات واستعانت بكتائب من المستشارين الأجانب وأقامت مصانع نموذجية في مجالات الغزل والمنسوجات والزجاج وصناعة الأسمنت وآلات قطع المعادن وتشكيلها. وبلغت مرتبات الأجانب الذين صاحبوا الآلات الجديدة المستوردة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٥ نحو ٤٢ في المائة في المتوسط من مجموع النفقات يمثلون ٥٤٠ من مجموعة الأجانب الذين توظفهم الحكومة والمؤسسات الخاصة(٤٣).

والأمر الذي ليس معروفا على نطاق واسع ولكنه قد يكون أكثر أهمية بالنسبة لاستمرار النجاح الذي حققته اليابان هو أنها أحدثت تغييرات غير مألوفة في نظام التعليم ففي بداية عهد أسرة الميجي لم تكن معرفة القراءة والكتابة تتجاوز ١٥% ولكن بحلول عام ١٨٧٢ كان قد طبق نظام شامل وإجباري للتعليم الأولى وأرست الأسس للتعليم الثانوي وقد وضع نظام التعليم على أساس دراسة متأنية على نمط النظام الفرنسي في مدارس

المستويين الابتدائي والثانوي ووضع النظام الجامعي على نمط النظام المطبق في الولايات المتحدة الأمريكية وارتفع معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية من أقل ٣٠% في ١٨٧٣ إلى أكثر من ٩٠% في ١٩٠٧ وزاد عدد المدارس.

٣ – الاتجاهات النظرية المفسرة لإشكالية البحث

أ – نظرية رأس المال البشري

برزت العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد ظهور الثورة الصناعية، وظهور الحاجة إلى تعليم وتدريب العمالة لتحسين الإنتاجية، فأدم سميث من فلاسفة الاقتصاد في القرن الثامن عشر، أكد في كتابه "ثروة الأمم" على أهمية التعليم والتدريب في رفع الكفاءة الإنتاجية للعامل، وتحسين مهارته، واعتبر هذه المهارات والقدرات المكتسبة جزأ من رأس المال، كما أشار إلى أهمية التعليم في إحداث الاستقرار السياسي والاجتماعي، وهو ما يعتبر شرطاً ضرورياً للتنمية، ويتفق "مالتس" مع "سميث" في تأكيده على أهمية التعليم في إحداث الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتهيئة الظروف المناسبة للتنمية، إلا أنه أكثر اهتماماً بمشكلة الزيادة السكانية(٤٤).

أما "كارل ماركس"، فكان أكثر فلاسفة الاقتصاد وضوحاً في علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو يتفق مع سابقيه في أن استثمارات التعليم لها عائد اقتصادي كبير، وأكد على أهمية التعليم والتدريب في زيادة العمل، واكتساب الفرد القدرة والمرونة على الانتقال من مهنة إلى أخرى، كما يعتبر "الفريد مارشال" أول من أشار وبصورة مباشرة إلى اعتبار التعليم نوعاً من الاستثمارات، وأكد على ضرورة الاهتمام بدور التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالتعليم يعطي فرصاً متزايده للأفراد للكشف عن مواهبهم وقدراتهم.

ويعتبر أول ظهور لنظرية رأس المال البشري، على يد تيدورشولتز، الذي عرض ملامح نظريته أمام جمعية الاقتصاديين الأمريكية، بعنوان "الاستثمار في رأس المالي البشري"، ثم في كتابة "القيمة الاقتصادية للتربية"، الذي قدمه عام ١٩٦٣م، وتستند صياغة هذه النظرية إلى شواهد عملية إعادة بناء ألمانيا، والتقدم الحضاري الذي أحرزته اليابان، وظهور دراسات متعددة كمعرفة أثر التعليم في عملية الإنتاج(٤٥).

وفي دراسة "أود أوكرت" أكد على قيمة العامل البشري في زيادة الإنتاج، وقد وضح أن هناك عوامل عدة تسهم في النمو الاقتصادي أبرزها عبقرية الإنسان ومهاراته التنظيمية، فالقضية الأساسية لهذه النظرية هي افتراض أن التعليم ضروري لتحسين المقدرة الإنتاجية للسكان، لأنه يساعده على زيادتها بشكل كبير، فأعضاء هذه النظرية يرون أن المجتمع المتعلم هو المجتمع الأكثر إنتاجية، وبالتالي فإن كلما زاد الاستثمار في بلد ما للتعليم، فإن اقتحام هذا البلد لإسباب التنمية الاقتصادية أسهل وأيسر، فهو بمثابة نجاح اقتصادي للأفراد، ومصدر رئيسي لتوفير فرص عمل أكثر، ومن هنا فالمجتمع المتعلم يستطيع أن يقدم للقوى العاملة الجيدة واللازمة للمجتمع من أجل تطويره اجتماعياً واقتصادياً.

ثيودور شوتز: تعتبر إسهامات عالم الاقتصاد الأمريكي تيودور شولتز، من أهم الإسهامات الاقتصادية التي تبنت نظرية رأس المال البشري، وتحليل العلاقة المتبادلة بين التعليم ومخرجاته من قوى عاملة، باعتبار نوعاً من استثمار رأس المال البشري، استثمار إنتاجي، وتأخذ الأسس الرئيسية لعملية التنمية الشاملة، وقد ناقش يتولتز أهمية التعليم كعامل حاسم في تحسين الظروف الاقتصادية، التي صارت كنتيجة طبيعية لإكساب شخصية الفرد القدرات والكفاءات اللازمة، أو ما يعرف بالمؤهلات المطلوبة بتكوين الخيار الشخصية

للفرد، التي يسعى بها من أجل الحصول على المهارات العلمية والفنية، التي تؤهله لدخول سوق العمل، ويكون نواة لتطوير ما يعرف بالقوى العاملة المدربة، التي تؤدي وظيفتها الأساسية نحو تحقيق النمو الاقتصادي، والتنمية الصناعية الشاملة[٤٦].

ويركز "شولتز" على التعليم باعتباره رأس مال يؤدي إلى التنمية الاقتصادية في الدول النامية، بغض النظر إلى ذلك، تتمتع بموارد طبيعية واقتصادية مرتفعة، ويشير إلى أن عملية وفرة الموارد الطبيعية، ورأس المال المادي، ليس من العوامل الكامنة لوجود اقتصاد حدي، يقوم على الإنتاجية العالية، بقدر ما يلزم لهذا الاقتصاد من القوي البشرية أو بالأدق رأس المال البشري المدرب باعتباره العامل الأساسي للتنمية والتحديث الاقتصادي والاجتماعي.

ب - مدرسة التحديث Modernization :-

على العكس مما يعتقد الكثيرون لا تعد مدرسة التحديث اتجاه نظري واحد في علم الاجتماع، فمن المؤكد أنها تتضمن (بسبب المنطلقات النظرية لها)، العديد من الأجنحة أو ما يمكن اعتباره اتجاهات فرعية تحمل وجهات نظر خلافية في ظاهرها فقط يمكن ردها إلى اعتقادها الراسخ في أهمية البعد الثقافي في تفسير كافة الظواهر، ففي ضوء مكونات الثقافة كما قدمها تايلور ومدى تعددها وتداخلها وما أحدثته التطورات النظرية والمنهجية حول الوسائل والأساليب التي يمكن من خلالها اكتساب نموذج ثقافي والآليات الممكنة لتهميش نماذج ثقافية وإحلال أخرى محلها تفرعت مدرسة التحديث إلى عدد من الاتجاهات النظرية التي يمكن جمعها تحت مسمى التحديث والتفسير الثقافي للظواهر المختلفة[٤٧].

وإذا كانت سوسيولوجيا التحديث تقوم على فكرتين أساسيتين هما: أهمية الابتعاد عن مقولة التحولات الجذرية الآتية بفعل الثورة والعنف وما شابه ويجعلها بذلك أحد ملامح تطور البناء الوظيفي، وأهمية العمل على الانتقال بالأبنية الثقافية التقليدية والجامدة إلى أشكال أكثر حداثة وأكثر ديناميكية، إلا أن ما يهم هذا البحث أن هذه الاهتمامات لا تنفصل عن ما يحدث داخل المجتمع الكويتي المعاصر من تبدلات ثقافية وأيضاً عن المحددات الخاصة بوظائف المرأة الكويتية المعاصرة بتشابكاتها وتعقيداتها، خاصة وان مجموع ما يحدث داخل البناء الاجتماعي والنظام الثقافي ووظائفه الأساسية قد تعدي التدرج المشار إليه من جانب أصحاب سوسيولوجيا التحديث ويقترب من تغيرات جذرية تفوق المعنى الإصلاحي كإطار حاكم.

وعلى الرغم من الاختلاف القائم بين الاتجاهات الفرعية المعبرة عن هذا التحديث فان ما يهمنا هنا عرض القواسم المشتركة لهذه المدرسة ومدى توازنها مع محاولات التنظير الخاصة بأوضاع التنمية البشرية بدولة الكويت في ضوء اقتصاديات التنمية المتمثلة في توجهات الإنفاق في ضوء التحولات الاجتماعية والثقافية (المادية والمعنوية معا)، حيث استندت على عدد من المقولات الأساسية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:-

* أنه من الأهمية بمكان إجراء عملية محاكاة بين الدول الأقل تطوراً وأبنيتها المتعددة ومن بينها بالطبع ثقافة البشر وما تتضمنها من جوانب تقليدية في نموذجها الثقافي المادي والمعنوي والمعبرة عن مراحل تاريخية سابقة وبين نماذج ثقافية خارجية، حتى وان كانت غير تاريخية من أجل إجراء عملية التجديد في مكونات البناء وفعالية أعضاء المجتمع خاصة مع وجود وسائل متعددة تنتج إجراء عملية المحاكاة وتضمن نجاحها[٤٨].

وبناء عليه لابد من الربط بين ما أحدثته فنون الإعلام في العالم الغربي وعملية التغلغل الثقافي المادي من خلال السلع ومدى اكتساب البشر السلوك الاستهلاكي الذي قد لا يتوافق

مع إمكانيات الأسرة وإمكانيات المجتمع العام.
* إن الرفاهية التي يسعى إليها أي مجتمع من المجتمعات تقاس هنا بمدى التفاعل والاستجابة مع النموذج الثقافي الغربي باعتباره نموذج مثالي، وهنا تكون الفئات الاجتماعية ومدى تحولها من شكل إلى آخر بمثابة أحد أشكال هذه الاستجابة وأحد نتائجها أيضاً، فالأمر لا يتعدى فيما هو مادي فقط بل يعد في الأساس ذات علاقة ببناء منظومة قيمية يقدمها النموذج الرأسمالي الغربي تدفع إلى المزيد من الاستهلاك، ولعل مقولات هوسيلتز الذي يعد من أشهر أصحاب مدرسة التحديث ما يؤكد ذلك (٤٩).
* إن السبب الأساسي في تقليد الدور الاجتماعي والاقتصادي في الدول الأقل تطوراً، ومن بينها دولة الكويت، يتلخص في غياب التباين الاجتماعي الذي يسمح بوجود تخصص مهني وتميز قيمي، كما أن ثبات ثقافة القبيلة (كمثال) يعود إلى نفي العلاقات الفردية الواجبة التنفيذ والهادفة إلى تكامله واستقراره، إلى جانب الغياب الواضح لفكرة وجدوى التدريج الاجتماعي الواضح والفعال بين الجماعات القائمة، فهنا تترسخ المكانات الاجتماعية القائمة على عناصر ثقافية تقليدية كالتدين والانتماء القبلي، مع التأكيد من جانب أصحاب هذه المدرسة على أهمية هذه الغايات في عدم تغير وأيضاً في تهميش الوظائف الخاصة بالبشر، فالمناداة هنا تتلخص في ضرورة التمرد على ما هو تقليدي واكتساب ما هو محدث خاص بالاستهلاك تحت مسمى روح العصر.
* إن التيارات الثقافية الوافدة على المجتمعات التقليدية ونماذجها الثقافية يمكن أن تلعب دورا كبيرا في تحديث البشر وتغيير أدوارهم ومكانتهم وتجديد وظائفهم بما يتوافق مع روح العصر ومجموعة التحولات المحيطة، وهنا يكون الانتشار بوسائله المختلفة بدءً من البعثات الخاصة بتحديث وتغير القيم ذات العلاقة بالفئات المختلفة وإمكانيات نقل الثقافة الحديثة عن بعد أحد الأهداف الأساسية والإنسانية من وجهة نظر أصحاب هذه المدرسة.
* يركز أصحاب التحديث على ضرورة تغلغل الثقافة المعبرة عن النموذج الرأسمالي الغربي (وما يتضمنه من مفردات خاصة بأنماط الاستهلاك التي تشكل مفردات الحياة اليومية) للجماعات والنماذج الثقافية المتواجدة في مناطق عديدة من العالم باعتبار التغلغل الثقافي اليومي أداة فاعلة وناجحة في تبديل أنماط ثقافية انطوت عليها وما تزال هذه الأبنية لفترة طويلة على الرغم من التأكيد من عدم جدواها من ناحية إشباع الحاجات الإنسانية، فهنا يكون الاتصال الحضاري احد (بل وأهم) المهام الإنسانية والتي يجب على الغرب القيام بها.
* بالنسبة لمشاركة المرأة في التنمية كأحد المؤشرات المحدثة للتنمية البشرية يري أنصار التحديث أن المرأة التي تمثل عضواً فاعلاً داخل بناء أسري تقليدي لا تكون قادرة على إحداث أو مجرد صناعة تغيرات مأمولة ثقافياً، وبالتالي فلابد من إجراء عملية غرس ثقافي يتم بموجبها اندماجها في ثقافة الغرب من خلال المزيد من الاستهلاك وتشكيل دافعية ذاتية لدى المرأة يمكنها من الوصول إلى التمرد والخروج عن هذا البناء التقليدي ووظائفه التقليدية، إذ لابد من تقديم العون لها في سبيل الوصول بها إلى تحقيق غايتها المتمثلة في تحديث ذاتها ومجتمعها.

ج- مدخل التبادل (التكلفة والعائد)

يمثل التفاعل الاجتماعي social action أحد الوحدات التحليلية الهامة لدى أصحاب الاتجاهات المحافظة، إذ تطورت الاهتمامات البحثية لهذه المسألة عندما كشف إميل دوركايم عن وجهة نظره حول الظاهرة الاجتماعية من حيث تعريفها وخصائصها التي تتشكل في ضوء أو بفعل العلاقة القائمة بين الفرد والمجتمع(٥٠).

لقد أفرزت التطورات الخاصة بالتفاعل القائم ومدى الاهتمام بها اتجاها نظريا جديدا بدأت ملامحه خلال الستينات من القرن الماضي في إطار ما قدمه كل من جورج هومانز وبيتربلاو ومقولاتهما النظرية و المنهجية عن إمكانية وجدوى دراسة الجماعات الصغيرة في إشارة واضحة للارتباط مع البنائية الوظيفية ومنظومة المفهومات التي طرحها تالكوت بارسونز وأيضا محاولة الفصل التام بين علم النفس وعلم الاجتماع من حيث الوحدة الأساسية للتحليل والافتراضيات النظرية القائمة[٥١]. والتأكيد من جانب كلا العالمين (هومانز– بلاو) على التبادل القائم في ثنايا عملية التفاعل الاجتماعي، فالتفاعل سواء كان ضيقا بين فرد وآخر أو واسعا بين مؤسسة وأخرى فان تبادل شيء بشيء آخر مقابل له يعد هو المنطق الأساسي لبداية التفاعل أو نهايته، وبناء عليه فإن الأمر لا يخلو من المبدأ النفعي الذي قدمه الفيلسوف ديفيد هيوم[٥٢].

ويمكن التأكيد على وجود اختلافات واضحة في تفاصيل هذا الاتجاه النظري الجديد والتي يمكن ردها إلى مبدأ القوة الذي يؤدي إلى تحديد مدى التكافؤ في الجدوى الفردية و الجماعية من التفاعل أو ذاك، فعلى سبيل المثال يؤكد بيتربلاو على إمكانية فهم الظواهر التنموية الموجودة في المجتمع من حيث نوعيتها ومدى انتشارها في مجتمع معين وفي وقت معين انطلاقا من قضية التبادل القائم في إطار عملية التفاعل الاقتصادي والاجتماعي بمستوياته المتعددة والمترابطة[٥٣]. إلا أنه من وجهة نظر بلاو لابد من النظر إلى بعد القوة المتضمنة في التبادل من حيث اتصالها المباشر بالعلاقات المتبادلة بين البشر، بمعنى آخر يرفض بيتربلاو أن تكون العلاقات القائمة على التبادل من النوع الصفري الذي تنفصل عنها القوة التي تحكمها وتتحكم فيها، فالتعاملات شأنها في ذلك شأن علاقات القوة الناتجة عنها حيث تشكل قوى اجتماعية ينبغي دراستها في حد ذاتها وليس فقط في ضوء القيم والمعايير التي تؤدي إلى تحجيم العلاقة وقابليتها للانتهاء أو تدفع بها إلى المزيد من التدعيم والثبات[٥٤]. فعندما يمارس شخص ما أو مؤسسة معينة القوة (كما وضحها وعرفها ماكس فيبر[٥٥]) على شخص آخر أو مؤسسة أخرى فإن ذلك يؤدي إلى حرمان بدرجة ما وتكلفة من نوع ما على الآخر مهما كانت درجة الإشباع التي يمكن تحقيقها أو الوصول إليها من جراء هذه العلاقة ومن الملاحظ أن بلاو لا ينفي عن التبادل صفة الصراع الكامن حتى ولو بدرجات متفاوتة لا تأخذ طابعاً واضحاً أو ظاهرياً في معظم الأحيان، وهذه الصفة يرجعها بلاو إلى عدم التكافؤ الحاصل في المكاسب الآتية من هذه العلاقة أو تلك، فالأفراد أو المؤسسات المرتبطة بعلاقة ما قد يكسبون من ورائها ويحققون درجات معينة من الإشباع ويحصلون على امتيازات مأمولة إلا أن كل هذا لا يكون بصورة متكافئة دائماً حيث تتفاوت لصالح أحد الطرفين على حساب الآخر وبالتالي فان الارتباط بين التكلفة والنتائج تختلف بينها[٥٦].

وبالنظر إلى وجهات النظر التي قدمها أصحاب هذا الاتجاه يمكن تلخيص أهم القضايا التي تمثل المبادئ النظرية الأساسية لديهم في النقاط التالية:-

*** إن الإنسان بطبيعته نفعي، ويتضح ذلك من تطلعات البشر في كافة سلوكياتهم إلى تحقيق الفوائد في ضوء عدم الاستعداد للسلوكيات التي قد تكلفهم ويسعون دائماً إلى تعظيم الفائدة التي قد يحصلون عليها، ويكون هذا المبدأ هو الأساس في كافة علاقاتهم الاجتماعية.**

*** إن مبدأ التكلفة والعائد الذي يتم النظر إليه دائماً من جانب البشر سواء فرد أو جماعة أو مؤسسة أو مجتمع يحكمه طابع المقارنة بين كل من التكلفة التي قد يضطرون إلى**

دفعها أو القيام بها والعائد الذي يحاولون الحصول عليه لتكون المقارنات القائمة هنا مستندة على بدائل وخيارات متعددة ومختلفة.

*** إن قيم التبادل القائمة على مبدأ التكلفة والعائد لا يمكن اختصارها على ما هو مادي فقط بل تشمل كل ما هو مادي ومعنوي ونفسي وأمني.فلا يعني الأمر مجرد تحقيق المنافع والمكاسب المادية بقدر ما تتضمن قيم التبادل هنا جوانب ذاتية وموضوعية تخرج عن النطاق المادي وتشمله أيضاً.**

***إن قيم التبادل القائمة على مبدأ التكلفة والعائد ترتبط مباشرة بالقيم والمعايير والضوابط التي ألفها المجتمع وتعد أحد مكوناته الأساسية وبالتالي فإنها تعد مسألة عامة ومقبولة لدى الجماعات المكونة للمجتمع، وبناء عليه فان القيم و المعايير الاجتماعية تعد المحيط البنائي للتبادل.**

*** إن قيم التبادل التي تتشكل بفعل التفاعل والعلاقات الاجتماعية لا يمكن خضوعها فقط لمبدأ العقلانية والترشيد وفق تعريفات ماكس فيبر(٥٧). بل تشمل أيضا المشاعر والأحاسيس والانفعاليات التي يمكن أن تنطوي على البدائل والخيارات المتاحة وعليها، فالحسابات الخاصة بكل من التكلفة والعائد تكون شاملة لكل من الوعي والقيم والإدراك الوجداني التي تشكل السلوك.**

انطلاقا من هذه المبادئ الأساسية يعد مدخل التبادل أحد المدخلات النظرية والمعرفية لفهم وتحليل العلاقة بين الإنفاق الاقتصادي وتحقيق التنمية البشرية حيث تتحكم هذه العلاقة في تحديد أنماط عملية التفاعل والعلاقات والعمليات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها، فأوضاع الأفراد والجماعات من هذا المنظور لا تختلف عن ما قدمه أصحاب التفاعلية الرمزية وإن اختلفت المقولات والتفاصيل في وجهات النظر، فالفرد عبارة عن فاعل اجتماعي يعيش حياة مشتركة مع الآخرين وفق نموذج ثقافي معين، ويحقق (هذا النموذج) لهم أعلى درجات الفائدة و المكاسب والاشباعات والتقدم في إطار تبادلي داخلي وخارجي بأقل درجة من الخسائر(٥٨)، وينطبق على الأوضاع الحياتية ومظاهرها التنموية– الايجابية والسلبية- أيضاً مقولات مدخل التبادل من حيث:-

- إنها تشمل ما هو مادي ومعنوي إلا أنها تستند في الأساس على الجوانب المعنوية، متمثلة في أفكار البشر ودرجة وعيهم بذاتهم ومجتمعهم وأيضا عاداتهم وتقاليدهم التي تشكل أنماطهم السلوكية، أكثر من الجوانب المادية كما تخرج في كثير من الأحيان عن نطاق الثقافة المادية البحتة(٥٩).
- إنها عبارة عن شبكة معقدة من أنماط التفاعل وأشكال العلاقات الاقتصادية والاجتماعية تعكس بصورة أو بأخرى مبادئ مؤكدة وعمومية التبادل، وبناء عليه فان فهم التبادل هنا يرتبط بتفسير الجوانب التبادلية المتقاطعة والمتلاحمة بين الأفراد ومجموعة الوحدات والمؤسسات المكونة للبناء الاجتماعي(٦٠).

وعند محاولة تطبيق المقولات موضوع هذه الدراسة يمكن التأكيد على أن الطرح التبادلي يدفع إلى الكثير من العناصر التي ينبغي الاهتمام بها وتحليلها في سياق الأوضاع الحياتية للمواطن الكويتي ووظائفه الأساسية وفي إطار الوظائف التاريخية والمعاصرة للتبادل هنا أولهما يعد ضيقا ومباشرا يتمثل في التبادل بين كل من الزوج والزوجة باعتباره مباشرا أو شاملاً وقائما على مبدأ القوة التي أكده بيتربلاو، تانيهما يتخذ نطاقا واسعاً ويتمثل في التبادل بين الأجيال المتعاقبة حيث يأخذ مظاهر مختلفة ومتنوعة ويخلو في بعض الأحيان عن مبدأ التكلفة والعائد ولا يحكمه بالضرورة مبدأ القوة كما في المستوى الأول لأنه يقوم بطبيعته على مبدأ عدم التكافؤ بين الآباء والأبناء وينطوي على عناصر تبادلية بلورتها ونفذتها قيم ومعايير اجتماعية وشكلتها جوانب غريزية، فالآباء يعطون للأبناء أكثر

بكثير من المقابل الذين قد يتحصلون عليه من أبنائهم، سواء كان ذلك على الصعيد المادي أو المعنوي.

أما من حيث فهم العلاقة بين الإنفاق الاقتصادي والمردود التنموي وتحليلها وتفسيرها في مبادئ مدخل التبادل وفق موضوع هذا البحث فيمكن التأكيد على وجود إسهامات واضحة في هذا الإطار شاملة أوضاع التبادل القائمة في ضوء التقسيمات العائلية والقبلية والاقتصادية والثقافية الحاكمة لتصنيفات التكوينات الاجتماعية(٦١). وحركة التبادل التي يحكمها المرحلة العمرية للفرد من ناحية وتغير المحيط الثقافي الحاكم لمبدأ التبادل من ناحية ثانية أيضاً علاقة نمط التبادل القائم وبلورة الخيارات و البدائل ذات العلاقة بالتضامن الاجتماعي أو عدم تضامنه أو تفككه وتحلله نهائياً، كما أن مؤشرات التنمية البشرية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والثقافية السابق الإشارة إليها والمحكومة هنا بصورة مباشرة بأمرين هما التحولات القيمية ومبدأ التكلفة والعائد والمفسران لمدي التوازن بين الإنفاق والمردود، علاوة على ضرورة فهم الإطار الثقافي الذي بات حاكما للمجتمع الكويتي والموضح لدوائر متعددة من التبادل (التكلفة والعائد) والمفسر أيضا لتحولات قيمية وصعود للمنفعة وكذا تحليل التبادل بين الأجيال المختلفة داخل العشيرة والمجتمع كبناء بوجه عام(٦٢).

٤ ــ حركة اقتصاديات التنمية البشرية عالميا

لاشك إن كثافة المنافسة المحلية والعالمية والناتجة عن الاتجاه نحو التخصصية وتحرير التجارة العالمية، قد أبرز أهمية الحاجة إلى زيادة الإنتاجية وتخفيض تكلفة الإنتاج والتطوير في المنتجات و أنظمة العمل، وذلك من خلال تحسين نوعية الموارد البشرية، والتطوير المستمر في الأنشطة ذات العلاقة بها(٦٣).

ولقد أدت هذه العوامل وغيرها إلى إدراك الإدارة لأهمية وجود متخصصين في مجال الموارد البشرية، والذين يتوافر لديهم خبرات في علم النفس والاجتماع والتنظيم وتصميم العمل والقانون هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان ظهور حركة الإدارة العلمية في بدايات القرن العشرين (١٩١١) قد ساهم في تطوير ممارسات إدارة الموارد البشرية بشكل ملموس، حيث ركزت على أهمية استخدام أساليب علمية للتعرف على العاملين الذين يمتلكون المهارات والقدرات اللازمة لتحقيق الأداء الفعال للعمل، واستخدام حوافز العمل للحث على زيادة الإنتاجية، ومنح العاملين فترات للراحة، ودراسة وتحليل الوظائف للتعرف على أفضل الوسائل لأداء العمل، وفي نفس الوقت فقد تم الاعتراف بأهمية مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية أداء العمل وتطوير أنظمته وتحسين المنتجات(٦٤).

وخلال الفترة من ١٩١١- ١٩٣٠ تبلورت ممارسات إدارة الموارد البشرية فيما كان يعرف "بقسم الأفراد Personnel Department" والذي يتمثل دوره الرئيسي في تصميم سجلات العاملين والاحتفاظ بها وقد شملت هذه السجلات المعلومات الرئيسية عن العاملين مثل تاريخ الالتحاق بالعمل، نوعية الوظيفة، التدرج الوظيفي، الحالة الصحية، تطور الأداء الوظيفي، إضافة إلى ذلك فقد قام قسم الأفراد بإدارة جدول الأجور ومقابلات التوظيف وتسريح العاملين ذوى الأداء المنخفض(٦٥).

وما بين ١٩٣٠ ــ ١٩٧٠ بدأت المنظمات تدرك أهمية العلاقة بين مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات من ناحية وبين الرضا الوظيفي ومعدلات الغياب ودوران العمل وأثر ذلك على الإنتاجية من ناحية أخرى. كان ذلك نتاجاً لفلسفة إدارية جديدة ترى أن العاملين

يمكنهم تحقيق أهداف المنظمة بقدر أكبر من الفاعلية إذا ما أعطوا الفرصة للمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بوظائفهم وتحملوا المسئولية عن أعمالهم. كما توصلت نتائج دراسات الهوثورون الشهيرة، والتي أجريت في مصانع شركة Western Electric في عام ١٩٢٧ إلى أنه يمكن تحقيق أقصى درجات الإنتاجية إذا ما تم معاملة العاملين بطريقة ايجابية، وخلال هذه الفترة تم التوصل إلى أساليب متقدمة للغاية في اختيار العاملين. كما يوفر تخطيط القوى العاملة مزيدا من المعلومات اللازمة لإعداد وتنفيذ الأنشطة الأخرى لأداة الأفراد في الاختيار والتعيين والترقية والتقاعد والتدريب والمساعدة في وضع برامج التدريب والتوزيع العادل للعاملين على الإدارات(٦٦).

ومما لا شك فيه أن هناك العديد من التعريفات التي حاولت تحديد مفهوم تخطيط الموارد البشرية، إلا أن أكثرها قبولا هو ذلك التعريف الذي يشير إليه بأنه "عملية تحديد وضمان حصول المنظمة على احتياجاتها من العمالة المؤهلة في الوقت المناسب، للقيام بالوظائف التي تقابل احتياجاتها وتحقيق الرضا لهؤلاء الأفراد"(٦٧).

وتشير العديد من الدراسات إلى أن التطور الذي شهدته المجتمعات– وما تزال– يرتبط بالحاجات الأساسية كمفهوم وإطار، إلا أن هناك العديد من الروابط الفرعية التي تحكمت في الوسائل المتاحة لتلبية هذه الحاجات ومدى إشباعها كالعلاقة بين السكان والموارد ومدى ممارسة العدالة الاجتماعية وكذا تكافؤ الفرص، إلى جانب درجة الانفتاح الثقافي في شقيه المادي والمعنوي على نماذج أخرى قد تكون أكثر قدره على رسم الإطار الحاكم للحاجات أو ما يعرف بروح العصر، بالإضافة إلى وضعية العلاقة بين السلطة والمجتمع ومدى سيطرة الأولى على المقدرات الحياتية لفئة معينة في إطار تبين سياسة المنح والمنع، فالموقع والولاء قد يميزا فئة عن أخرى دون النظر إلى مبدأ المساواة في صورته المثالية، ولا يعنى ذلك التعميم المطلق في فعالية هذه الوسائل بقدر ما يعنى خصوصية كل مجتمع وأيضاً خصوصية كل فئة داخل هذا المجتمع أو ذلك، فالأمر يتسم بالتعقيد والتشابك على الرغم من واحديه المعايير في صورتها وممارستها.

ويمكن التأكيد على أن هذه الفروق القائمة وحدة انعكاساتها على الفئات سواء بين المجتمعات وبعضها أو داخل المجتمع الواحد كانت– وما تزال– أحد الأسباب الفاعلة في بلورة مؤسسات حكومية تتبنى استراتيجيات للإنتاج والتوزيع والاستثمار غالباً ما تكون لصالح النظام وتبرير قراراته والدفاع عن شرعيته الداخلية والخارجية على أن تشغل تلبية حاجات الأغلبية موقعاً ثانوياً.

أما من المنظور التاريخي فإن ثمة دول استطاعت أن تحقق قدراً كبيراً من الرفاهية لجماعاتها سواء من خلال القدرة على ترشيد الموارد وعقلانية الإدارة أو عن طريق الخروج من أزماتها إلى حساب مقدرات دول أخرى وبالتالي تم استعمارها بشكل تقليدي وآخر عصري، وامتلكت هذه الدول وفق التراكم التاريخي ناصية القوة وممارسة النفوذ بدءاً من صناعة القرارات الملزمة للدول المستعمرة حتى التحكم في سياسات حكوماتها تجاه فئات هذه الدول مقابل أخرى لا تنطوي إلا على مواد خام– قد تكون واحدة– قابلة للنفاذ أو يتم استنزافها بصورة منتظمة وتقتصر وظيفتها على أداء مهام اقتصادية كسوق مفتوح أو ثقافية كسيادة ثقافة الاستهلاك أو سياسية كأداة للهيمنة على جماعاتها أو أمنية تتيح للأولى (المراكز) ضمان تحقيق أهدافها، وغنى عن القول أن هذه الدول (المركز) والأخرى (المحيطات) لا تقف على متصل واحد ما بين التنمية والتخلف سواء حسب المكان أو وفق المرحلة الزمنية باعتبار هذه المكانة مرتبطة بتراكمات ومحصلة نهائية لمعطيات تاريخية وكذا بإجراءات معاصرة تعكسها وظائف محدثة وأساليب مغايرة.

ولكن... على الرغم من وضوح هذه الثنائية وتجلى مظاهرها تبقى هناك تفاصيل أخرى تتمثل في تقديم الدعم المالي لجهات غير حكومية إما لتسكين فئات محرومة أو لضمان عدم التمرد المنظم أو بالأحرى الثورة أو لتحديث بعض الفئات أو لدوافع إنسانية خالصة تتمثل في تدريب وتأهيل هذه الفئات واستهداف تنشيطها الذاتي والموضوعي، ومهما يكن من أمر فإن اتخاذ هذا الموقف أو ذاك قد أدى إلى تشكيل مؤسسات ليست خلفية ولكنها متوازية مع الأخرى الحكومية ليبقى الأداء إما متوازن ومتوافق للصالح العام أو متعارض كمصدر للصراعات المحلية داخل الدول الأقل تطوراً.

ثالثا: نتائج البحث

العلاقة بين مؤشرات الإنفاق ومعدلات المردود التنموي : تحليل كمي وكيفي.

لا يختلف اثنان على أن الموارد البشرية هي أغلى وأهم ثروة تمتلكها الدول، لذا تعطي الدول قضية التنمية البشرية اهتمامًا خاصًا.

ويمكن تعريف التنمية البشرية، بأنها عملية توسيع القدرات التعليمية والخبرات للشعوب، من أجل أن يصل الإنسان بمجهوده ومجهود ذويه إلى مستوى مرتفع من الإنتاج والدخل، ويتمتع بحياة صحية بجانب تنمية قدراته الفردية، من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم وزيادة الخبرات.

ولا يمكن القول إن التنمية تنصب على بناء المشاريع الضخمة، أو مجرد استيراد السياسات الناجحة، بل هي في الأساس تقوم على تحسين وضع البشر باحتياجاتهم الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية كمحور للتنمية.

وقبل الانتقال إلي المؤشرات والمظاهر الجغرافية للتنمية حسب المناطق الجغرافية ينبغي الإشارة إلي الملامح الأساسية للسكان الكويتيين حسب المنطقة الجغرافية، حيث يوضح الجدول التالي توزيعات السكان الكويتيين حسب المنطقة الجغرافية وفقا لعام ٢٠١٣م.

جدول رقم (١) توزيعات السكان الكويتيين حسب المنطقة الجغرافية وفقا لعام ٢٠١٣م.

جدول رقم (١) يوضح عدد السكان الكويتيين حسب المنطقة الجغرافية وفقا لعام ٢٠١٣م

م	المنطقة	العدد	%
أ	العاصمة	١٤٦٩٤٥	١٣.٥
ب	مبارك الكبير	١٥٢١٥٧	١٣.٩
ج	الأحمدي	٢٢٩٣٢٢	٢١.٠
د	الفروانية	٢١٦٢٢٥	١٩.٨
ه	حولي	١٩٢٧٧٨	١٧.٧
و	الجهراء	١٥٢٥٤٢	١٤.٠
	الإجمالي	١٠٨٩٩٦٩	١٠٠ تقريبا

كما يوضح الجدول التالي عدد الأسر الكويتية بكل منطقة جغرافية:

جدول رقم (٢) عدد الأسر الكويتية بكل منطقة جغرافية

المحافظات	تعداد ٢٠١١م كويتيون	تعداد ٢٠١٣ الإجمالي (كويتيون وغير كويتيون)
العاصمة	٤٧,٦٠٩	٣٢٦,٥١٣
حولي	١٥١,٠٤٤	٦٧٢,٩١٠
الأحمدي	٩٢,٧٥٨	٥٨٨,٠٦٨

الجهراء	**٠٠,٠٥٧**	**٤٠٠,٩٧٥**
الفروانية	**١٦٥,٧٧٩**	**٨١٨,٥٧١**
مبارك الكبير	**٢٧,٨٣٣**	**٢٥٨,٨١٣**
الاجمالي	**٥٣٥,٠٨٠**	

ويعبر عن ذلك الشكل رقم (١) حسب المحافظات والشكل رقم (٢) الذي يعكس الهرم السكاني للكويتيين، أما الشكل الثالث فيكشف عن طبيعة الهرم السكاني لغير الكويتيين.

وبالانتقال إلي الكثافة السكانية حسب المناطق الجغرافية التى تؤكد علي الفروق القائمة بين المناطق الستة فتكشف عنها الخريطة رقم ١، لترتبط بها الخريطة رقم ٢ التى تكشف عن توزيعات إجمالي عدد السكان حسب المناطق الجغرافية.

خريطة رقم (١)

الفروق القائمة بين المحافظات الكويتية

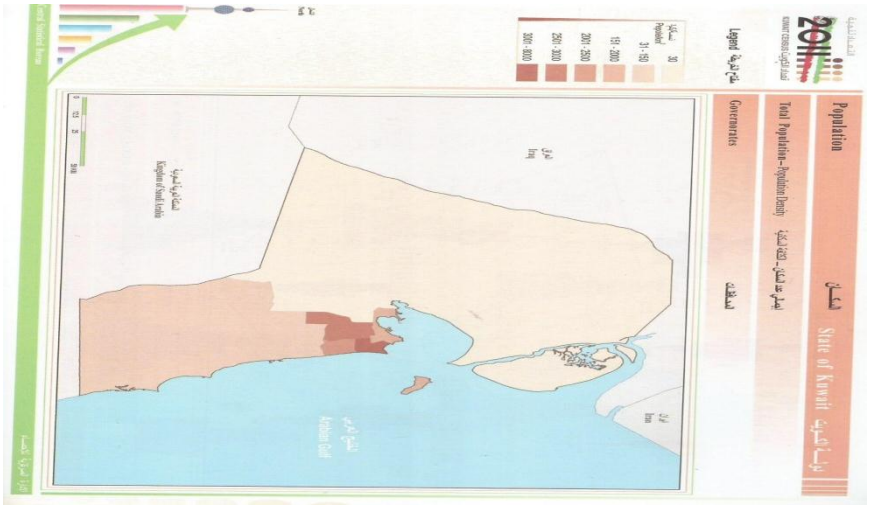

شكل (١)

التركيب النسبى لسكان الكويت حسب الجنسية عام (٢٠١٣)

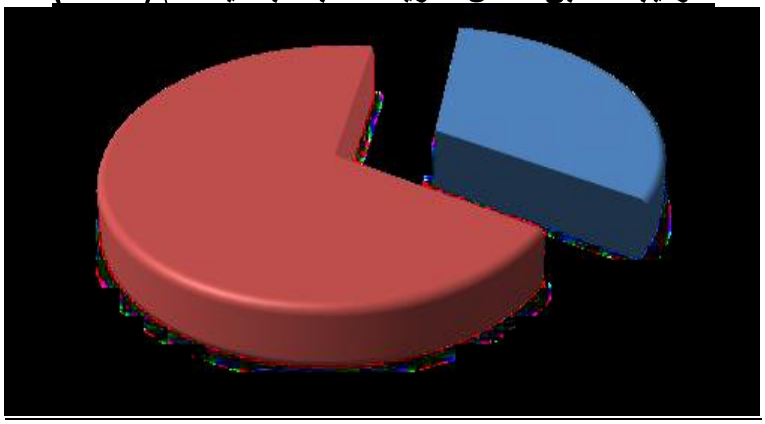

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على ٢٠١٣، annual statistical abstract

خريطة رقم (٢)
الكثافة السكانية (كويتيون- غير كويتيون)

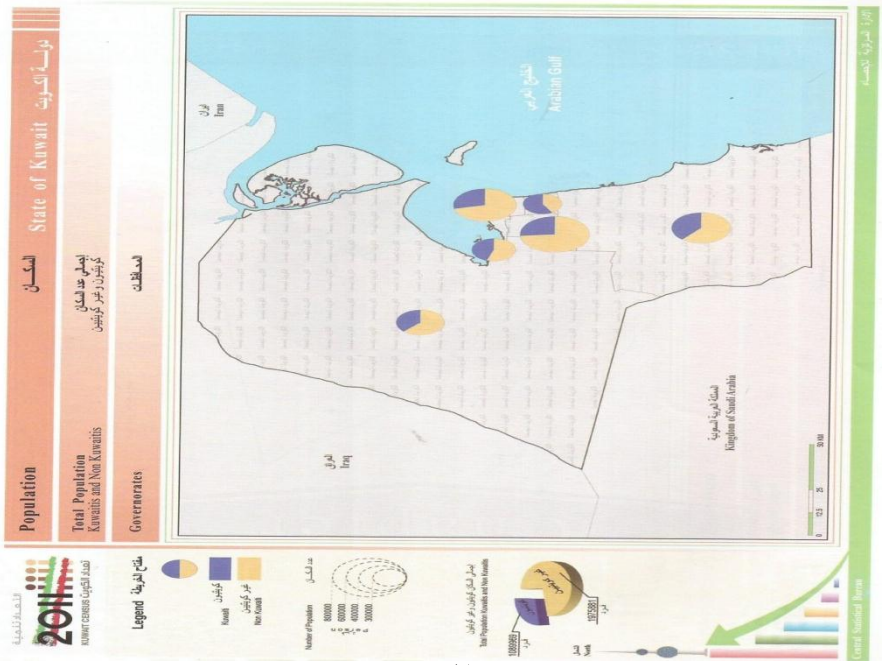

خريطة رقم (٣)
توزيع الهرم السكاني للمحافظات الكويتية

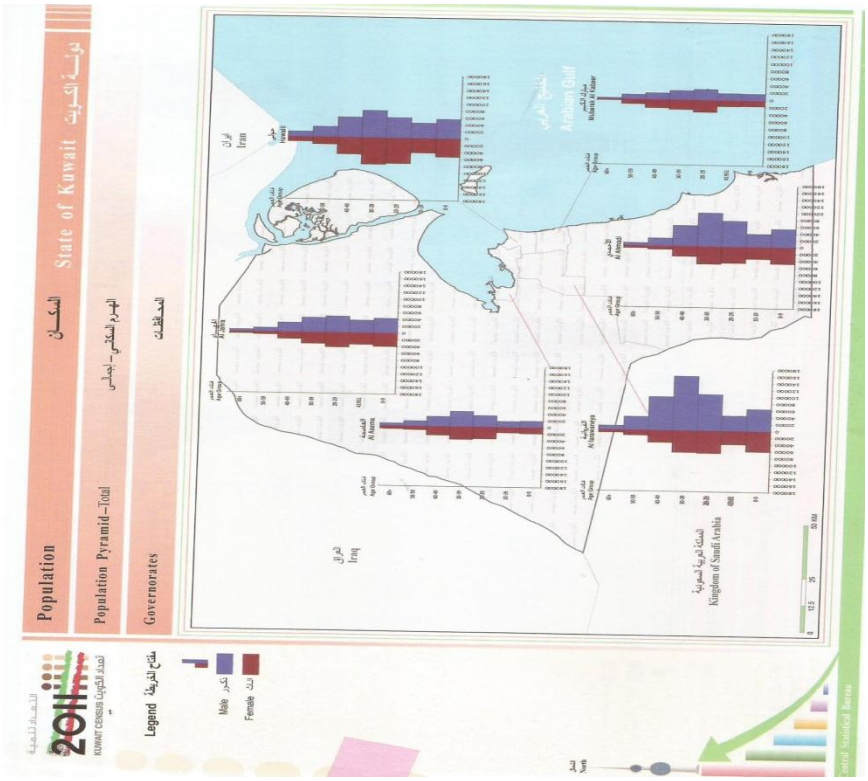

أما عن أهم المؤشرات فتتلخص في التالي:

١ - الدخل :

بلغ نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي/ وفقا لتعادل القوة الشرائية بالأسعار الجارية للدولار الدولي عام ٢٠١١م ٨٠,٨٦٠ ، وعام ٢٠١٢م ٨٤,١٨٠، وعام ٢٠١٣م ٨٢,٤٧٠ لينخفض عام ٢٠١٤م إلي ٧٩,٨٥٠ دولارا للفرد [٦٨].

في إطار ذلك عبر ٩١% من الكويتيين عن رضاهم في مساعي الدولة لمحاربة الفقر في معيار الرفاهية الفرعي في مؤشر الرخاء ٢٠١٤م الصادر عن معهد «ليغاتوم» البريطاني، وهي النسبة الأعلى على صعيد الدول الأخرى عالمياً[٦٩].

وحلت الكويت في المرتبة الثانية خليجياً وعربياً بعد الإمارات و٣٦ عالمياً في مؤشر الرخاء العالمي العام الذي يقيس ١٤٢ دولة في العالم. وبينما حافظت الكويت على ترتيبها خليجياً وعربياً، تراجعت الكويت عام ٢٠١٥م ٣ مراتب قياساً بمركزها في ٢٠١٣م. ويمكن ملاحظة تأرجح تصنيف الكويت في مؤشر الازدهار خلال الأعوام السنوات الخمس الأخيرة، إذ احتلت في عام ٢٠٠٩ المركز ٣٤ عالمياً، وتقدمت إلى المركز ٣١ في ٢٠١٠، لكنها تراجعت لتصبح ٣٥ عالميا في ٢٠١١، وتراجعت ٣ درجات أخرى في ٢٠١٢ لتصبح في المرتبة ٣٨ عالمياً، في حين حققت تقدماً في ٢٠١٣ واحتلت المرتبة ٣٣ عالمياً قبل أن تعود للتراجع هذا العام[٧٠].

يرتكز المؤشر على قياس عدد من المعايير لتحديد مدى الرخاء الذي تتمتع به دولة ما، وهي: التعليم، الصحة، الاقتصاد، السلامة والأمن، الحرية الشخصية، رأس المال الاجتماعي، تطوير وإدارة الأعمال، الحوكمة، بجانب توافر فرص العمل. ويعتبر مؤشر ليجاتوم هو المؤشر الوحيد الذي يعتمد على تقييم عالمي للرخاء مبني على معياري الدخل والرفاهية. وتعتمد المؤشرات التقليدية فقط على مؤشرات الدخل للدولة والذي يمثله إجمالي الناتج المحلي وحصة الفرد من الدخل، غير أن الرخاء لا يعني مجرد الثروة ولكنه يعني الرضا عن الحياة وعن الآمال المستقبلية.

وعلي الرغم من صعوبة تشخيص الفروق الفردية في متوسط الدخل الفردي إلا أن ثمة مظاهر أساسية تعكس نوعية الحياة ومدي تلبية الحاجات الأساسية للفرد الكويتي، كما يتجلي ذلك حسب المنطقة الجغرافية ككل، وتشير هذه المظاهر إلي درجة ونوع تحقيق الرفاهية الاجتماعية للفرد والأسرة بدولة الكويت، كما يمكن الاستدلال علي الفروق الجغرافية للدخل حسب المنطقة الجغرافية بالاستناد علي سعر الأرض المخصصة للمباني، والتي يوضحها الشكل التالي:

شكل رقم (٢) سعر المتر مربع بالمحافظات الكويتية المختلفة

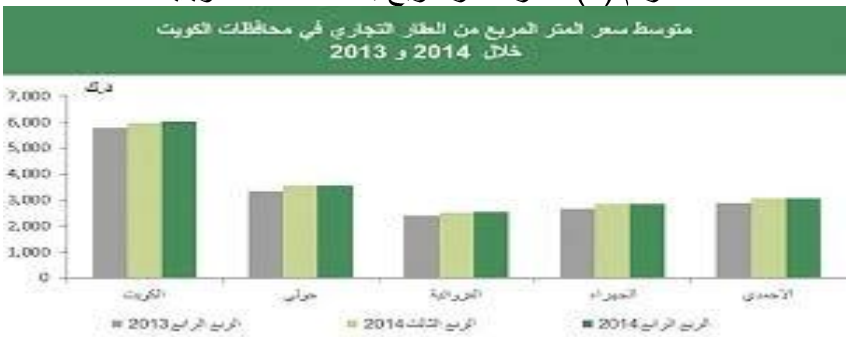

المصدر : المجموعة الإحصائية الكويتية ٢٠١٤ م .

بناء علي هذه المظاهر والمؤشرات يلاحظ أن منطقة العاصمة ومبارك الكبير هي الأبرز من حيث انعكاسات ارتفاع متوسط الدخل الفردي، يليهما منطقة حولي ثم الأحمدي ثم الفروانية وأخيرا منطقة الجهراء، مع الأخذ في الاعتبار ما يلي:

- وجود فروق فردية وأسرية في معدل الإنفاق العائلي واتجاهاته الأساسية نحو السلع وفق متصل الاستهلاك/ الادخار دون الالتفات إلي محل الإقامة.
- الارتباط بالمرافق الصحية والخدمات التعليمية في كل منطقة علي حدة.
- الفجوة الجغرافية في توزيع العدد الإجمالي للسكان الكويتيين وغير الكويتيين بكل منطقة جغرافية.

٢ ــ التعليم:

كشفت التقارير الإحصائية بعض المؤشرات التي تؤكد التطور الحاصل في معدلات الإنفاق علي التعليم بدولة الكويت، فوفقا لعام ٢٠١١م بلغت ١.٩٣١.٣مليون دينار بواقع ١١.٣٦% من إجمالي مصروفات الوزارات حسب القطاع ، ارتفعت إلي ٢,٤٥٩.٤ مليون دينار عام ٢٠١٢م بواقع ١٢.٧٤% من إجمالي مصروفات الوزارات حسب القطاع، إلا أن الأخطر من ذلك وفق موضوع هذا البحث يتلخص في الدلالات الكيفية للإحصائيات الواردة التي تكشف عن مدي التوسع في التعليم الخاص، إذ بلغ أعداد المدرسين بالتعليم الحكومي ٣٦.١٧٥ مدرس وأعداد الطلاب بنفس التعليم ٣٣١.٥٥٥ طالب وفقا لبيانات عام ٢٠٠٤م/ ٢٠٠٥م ، مقابل ٩.٤٤٠ مدرس و ١٥٥.٧٧٣ طالب بالتعليم الخاص وفقا لنفس العام، وتبدلت المظاهر وفقا لعام ٢٠١٣/ ٢٠١٤م، حيث بلغ عدد المدرسين بالتعليم الحكومي ٦٠.٩٠٢ مدرس وعدد الطلاب ٣٦٠.٨٤٥ طالب، مقابل ١٤.٣٤٠ مدرس و٢٤٩.١٦٣ طالب بالتعليم الخاص(٧١)، وبالنسبة للتعليم أيضا فقد بلغت نسبة معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ٩٣.٩% وبلغت نسبة من أتموا المرحلة الثانوية ٥٦% وبلغت نسبة التسجيل في الجامعات ٢٢% ونسبة التسجيل في المرحلة الثانوية ١٠٠% وبلغت نسبة التوظيف إلى إجمالي عدد السكان في الكويت ٧٦.٣% وبلغت نسبة البطالة ٣.٦%.

ويؤكد ذلك عدد من الحقائق تتلخص أهمها في:

* الإرتكاز على التعليم كمدخل لتحقيق التنمية.
* الاتجاه نحو التوسع في عدد المؤسسات التعليمية ذات العلاقة.
* محاولة الحصول على التقنيات الحديثة في إطار ممارسة تكنولوجيا التعليم.
* تزايد حالة الانفتاح على الخارج في مجال التعليم سواء من خلال إيفاد الطلاب أو الاستعانة بالخبرات الأجنبية (الأمريكية والأوربية بخاصة في الكويت).

فابرز التساؤلات المطروحة هنا بصورة علمية مشروعة وفقا لإشكالية هذا البحث تتلخص في: إلى أي مدى استطاعت دولة الكويت تحقيق تنمية بشرية من خلال التعليم في إطار التكلفة الاقتصادية وأيضا في ظل تحديات العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية؟

ووفقا لموضوع هذا البحث يوضح الجدول التالي أهم المؤشرات الخاصة بالتعليم الحكومي حسب المنطقة الجغرافية من خلال الاستناد علي أربعة مؤشرات أساسية هي علي التوالي عدد المدارس وعدد الفصول وعدد التلاميذ وعدد المدرسين.

جدول رقم (١) أهم المؤشرات الخاصة بالتعليم الحكومي حسب المنطقة الجغرافية.

جدول رقم (١) أهم المؤشرات الخاصة بالتعليم الحكومي حسب المنطقة الجغرافية.

م	المرحلة	المنطقة البيان	العاصمة	مبارك الكبير	الأحمدي	الفروانية	حولى	الجهراء	إجمالي
أ	رياض	المدارس	٢٨	٣٤	٣٩	39	٢٧	٣٣	١٩٨
		الفصول	٢٢٧	٢٧٩	٤٠٠	٣٧٣	٢٣٩	٣١٠	١٨٢٨
		التلاميذ	٥٠٩٢	٥٥١٢	١١٦٤٨	٩١٨٥	٥٣٠٦	٧٦٣٨	٤٤٣٨١
		المدرسون	٧٧٥	٩٦٢	١٣٨٩	١٢٤٣	٧٣٦	٩٠٥	٦٠١٠
ب	ابتدائي	المدارس	٤٤	٣٢	٥٤	٤٨	٣٦	44	٢٥٨
		الفصول	٧٧٤	٦٠٧	١٣٤٦	١١٥٩	٨٣٨	١١٠٩	٥٨٣٣
		التلاميذ	١٦٩٣٦	١٣٥٠٥	٣٤٠٤٠	٢٨٦١٦	٢٠٦١٣	٢٥٦٨٨	١٣٩٣٩٨
		المدرسون	٣١٦٥	٢٥٣٥	٤٩٤٣	٤٤٠٩	٣٢١٨	٣٨٢٢	٢٢١٠٢
ج	متوسط	المدارس	٣٢	٢٣	٤٧	٣٥	٣١	٢٦	٢٠٤
		الفصول	٦٥٦	٤٥٢	١٠١٥	٨٢٦	٦٧٣	٨٤٨	٤٤٧٠
		التلاميذ	١٤٣٢٤	١٠٠١٣	٢٤٥٢٥	٢١٢٤٥	١٦٣٥٨	١٩٨٤٨	١٠٦٣١٣
		المدرسون	٢٦٥٥	٢١٠٩	٣٩٢٠	٣١٦٥	٢٩٧٠	٣١١٩	١٧٩٣٨
د	ثانوي	المدارس	٢٥	١٥	٣٠	٢٧	٢١	١٩	١٣٧
		الفصول	٥٢٧	٣٢٧	٦١٠	٥٥٥	٤٧٩	٤٧٨	٢٩٧٦
		التلاميذ	١١٠٨١	٧٢٣٨	١٣٨٩٢	١٣٥٩٧	١١١١٤	١١٤١٦	٦٨٣٨٣
		المدرسون	٢٢٩٥	١٦٩٥	٢٥٦٣	٢٣٥٤	٢٠٩٦	١٨١٦	١٢٨١٩

وتوضح البيانات الواردة أن ثمة فروق واضحة في هذه المؤشرات الأربعة بين المناطق الجغرافية بالمراحل الدراسية الأربعة دون الالتفات إلي إجمالي عدد السكان بكل منطقة جغرافية كما هو موضح بالجدول رقم ١.

٣ – الصحة:

بالنسبة لصحة البالغين والإنفاق على الصحة بلغت نسبة وفيات الذكور ٦١ لكل ألف في ٢٠١١، ووفيات الإناث ٤٤ لكل ألف، وبالنسبة للعمر المتوقع عند سن ٦٠ بلغ ١٧.٦ سنة في الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٠، وبالنسبة للإنفاق على الصحة بلغ ٢.٧% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١١[٧٢].

ووفقا للتقرير السنوي الصادر عن منظمة الصحة العالمية عام ٢٠١٢م بلغ نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق على الصحة بمعدل الصرف بالدولار بدولة الكويت قد بلغ ١٢٢٣ دولار، بينما بلغ نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق الحكومي على الصحة ٩٨٣ دولارا، ويمثل الإنفاق الحكومي العام على الصحة كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الصحي ٨٠%، بينما يمثل الإنفاق المباشر من الجيب الشخصي كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق ١٨% الصحي.

وجاء في التقرير أن الإنفاق الحكومي العام على الصحة قد بلغ ٧% من إجمالي الإنفاق الحكومي العام، كما أشار التقرير إلى أنه في عام ٢٠١١ بلغت نسبة ميزانية وزارة الصحة من الميزانية الحكومية ٦.٦% بالكويت[٧٣].

وتضمن التقرير أن جميع السكان وبنسبة مئوية ١٠٠% تتوافر لهم الخدمات الصحية وأن التغطية بالرعاية السابقة للولادة قد بلغت أيضا ١٠٠%، كما ذكر التقرير أن نسبة الولادات التي يحضرها عاملون صحيون متمرسون قد بلغت ١٠٠% أيضا.

ولفت التقرير إلى أن معدلات التغطية للتطعيمات قد بلغت ٩٩% بالكويت للقاح السل بنفس النسبة وهي ٩٩% تم تطعيم الأطفال بثلاث جرعات من اللقاح الثلاثي و٣ جرعات من اللقاح الفموي لشلل الأطفال ولقاح الحصبة وبـ ٣ جرعات من لقاح التهاب الكبدي (ب)، كما أشار إلى أن متوسط العمر المأمول عند الميلاد قد بلغ ٧٧.٥ سنة للذكور و٧٨.٦ سنة للإناث و٧٧.٧ سنة الإجمالي للجنسين، كما كانت النسبة المئوية للمواليد ذوي الوزن المنخفض عند الميلاد ٨.٣%، كما كان معدل وفيات الرضع ١٠.٧ لكل ألف مولود حي، فضلا عن بلوغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة ١٢.٦ لكل ألف مولود حالي.

أيضا: تم تسجيل ٤٧٦ حالة ملاريا وافدة في الكويت، كما بلغ عدد حالات الحصبة المبلغة ٩١ حالة، وبلغ عدد الحالات المبلغة من جميع أشكال السل ٦٧٢ حالة، بالإضافة إلى أن عدد حالات التهاب السحايا بالمكورات السحائية بلغ ١٥ حالة، علاوة على حالة واحدة للكوليرا وذلك طبقا لمؤشرات العام ٢٠٠٩ المبلغة لمنظمة الصحة العالمية[٧٤].

إن أهمية هذه المؤشرات الصحية من منظمة الصحة العالمية أنها تعتبر نقلة نوعية للمؤشرات التي تستخدم من قبل منظمة الصحة العالمية للمقارنة بين الدول الأعضاء لأنها مؤشرات شاملة وتتعلق بـ٤ جوانب أساسية من الخدمات الصحية في دول العالم هي مؤشرات الوضع الصحي للمجتمع وعوامل الخطر من أمراض معينة وتغطية صحية للدولة وكفاءة النظام الصحي المطبق.

كما أن الأهداف الإنمائية المستدامة الجديدة تتكون من ١٧ هدفا، وينص الهدف الثالث منها على ضمان تمتع الجميع بأنماط صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، بالإضافة إلى وجود أهداف أخرى مرتبطة بالصحة مثل أهمية توفير الأمن الغذائي وضمان التعليم الجيد وضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وتعزيز النمو الاقتصادي والتصدي للتلوث البيئي والتغير المناخي.

ووفقاً لهذه المؤشرات يمكن تتبع مسيرة التنمية البشرية وفقا لإشكالية هذا البحث من خلال مؤشرات كمية وكيفية تتلخص في ما يلي : 74.3 عاماً العمر المتوقع للكويتية والإنفاق على الصحة ٢.٧ % من الناتج المحلي، 93.9 % معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، نسبة البطالة بين الكويتيين ٣.٦%، الإنفاق الاستهلاكي بلغ ١٤.٨%، والإنفاق على البحوث والتطوير ٠.١%.

بناء عليه شغلت الكويت المركز الرابع خليجياً والـ ٤٦ عالمياً من إجمالي ١٨٧ دولة وفقاً لمؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي استخدم عدة معايير من بينها الدخل والصحة والعمر المتوقع والتعليم وقد تراجع ترتيب الكويت مركزين عن عام ٢٠١٢. وقد بلغ العمر المتوقع للكويتيين عند الولادة ٧٤.٣ سنة ومتوسط سنوات

الدراسة في الكويت ١١ سنة.

وبالانتقال إلي الفروق القائمة بين المناطق الجغرافية الستة الممثلة لدولة الكويت يمكن القول أن ثمة فروق واضحة تكشف عن الفجوة الصحية بين هذه المناطق وفقا لمتصل الصحة/ المرض، إذ يكشف الجدول التالي التطور العددي للأمراض في دولة الكويت خلال الفترة من (٢٠٠٩- ٢٠١٣م)

التطور العددي والنسبي للأمراض في دولة الكويت حسب الجنسية خلال الفترة من (٢٠٠٩ – ٢٠١٣م)

السنة / الأمراض حسب الجنسية		٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
الأمراض الصدرية	كويتي	١٤٧٩٧	١٦٤٠٩	١٤٦٩٤	١٤٣٠٨	١٥١٤٦
	%	٦٠.٤	٦١.٤	٥٨.٤	٥٨.٢	٥٨.٥
	غير كويتي	٩٦٩٩	١٠٣١٧	١٠٤٥٢	١٠٢٦٨	١٠٧٢٤
	%	٣٩.٦	٣٨.٦	٤١.٦	٤١.٨	٤١.٥
	جملة المصابين	٢٤٤٩٦	٢٦٧٢٦	٢٥١٤٦	٢٤٥٧٦	٢٥٨٧٠
أمراض القلب	كويتي	٩٩٣٦	١٠٥٠٠	١١٠٤٦	١١٣٦٢	١١٣٣٩
	%	٤٤.٦	٤٥.٠	٤٤.٤	٤٤.٧	٤٣.١
	غير كويتي	١٢٣٢٩	١٢٨٣٦	١٣٨١٧	١٤٠٧٤	١٤٩٨٨
	%	٥٥.٤	٥٥.٠	٥٥.٦	٥٥.٣	٥٦.٩
	جملة المصابين	٢٢٢٦٥	٢٣٣٣٦	٢٤٨٦٣	٢٥٤٣٦	٢٦٣٢٧
أمراض السرطان	كويتي	٢١٦٧	٢٣٣٢	٢٤١٠	٢٥٨٣	٢٣٢٣
	%	٤٦.٠	٤٦.٧	٤٥.٣	٤٦.٢	٤٣.٥
	غير كويتي	٢٥٣٩	٢٦٦٥	٢٩١٥	٣٠٠٦	٣٠٢٣
	%	٥٤.٠	٥٣.٣	٥٤.٧	٥٣.٨	٥٦.٥
	جملة المصابين	٤٧٠٦	٤٩٩٧	٥٣٢٥	٥٥٨٩	٥٣٤٦
السكرى	كويتي	٢٠٣٩	٢٠٥٨	٢٣٣٢	٢٢٠١	٢٣٠٢
	%	٦٠.٦	٦٥.٢	٦٦.٥	٦٤.٥	٦٣.٨
	غير كويتي	١٣٢٥	١٠٩٩	١١٧٧	١٢١٢	١٣٠٦
	%	٣٩.٤	٣٤.٨	٣٣.٥	٣٥.٥	٣٦.٢
	جملة المصابين	٣٣٦٤	٣١٥٧	٣٥٠٩	٣٤١٣	٣٦٠٨
الفيروسات الكبدية	كويتي	١٦٣	١٥٧	١٥١	٣٤٣	١٧٢
	%	٣٥.٠	٢٨.٦	٣١.٦	٥٠.١	٣٥.١
	غير كويتي	٣٠٣	٣٩١	٣٢٧	٣٤٢	٣١٨
	%	٦٥.٠	٧١.٤	٦٨.٤	٤٩.٩	٦٤.٩
	جملة المصابين	٤٦٦	٥٤٨	٤٧٨	٦٨٥	٤٩٠

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على بيانات التقارير الصحية السنوية خلال الفترة من (٢٠٠٩– ٢٠١٣م).

ويعكس ذلك الشكل التالي

شكل رقم (٣) يوضح التطور العددي للأمراض في دولة الكويت خلال الفترة من (٢٠٠٩-٢٠١٣م)

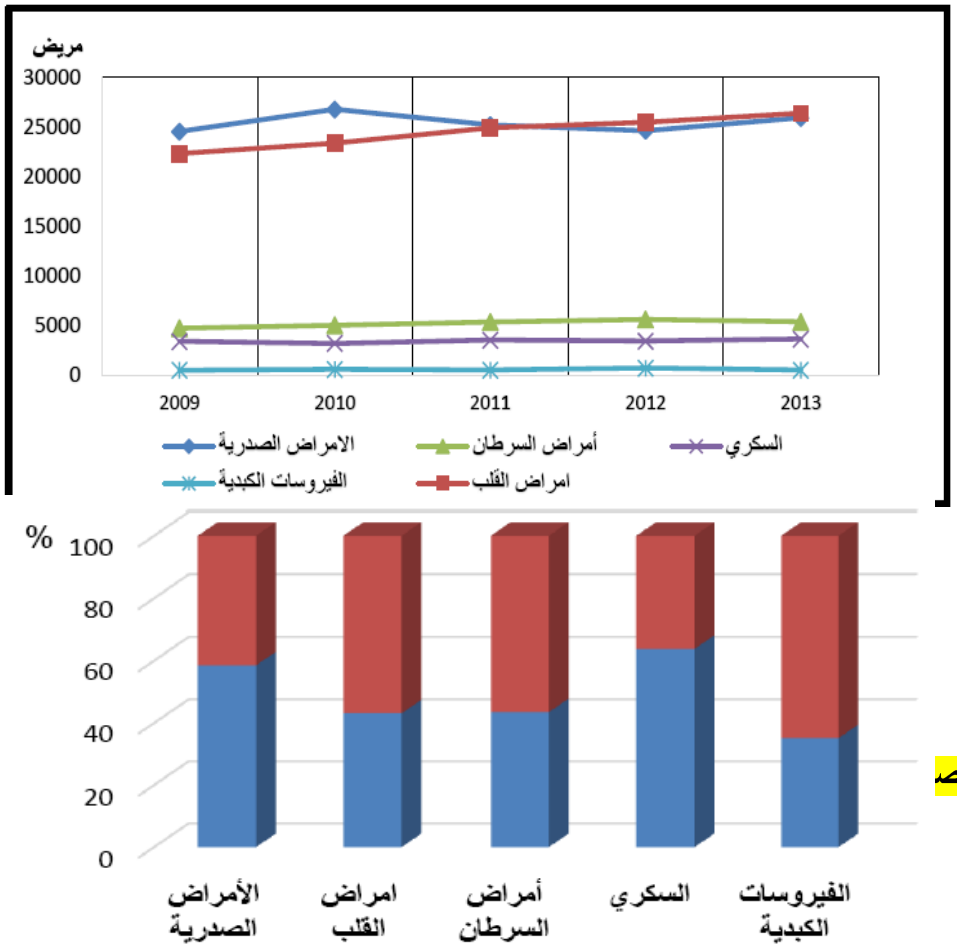

المص

٤ – المساواة بين الجنسين:

وفي مؤشر عدم المساواة بين الجنسين شغلت الكويت المركز ٥٠ علي الصعيد العالمي، فبالنسبة للصحة بلغ عدد وفيات الأمهات ١٤ لكل ١٠٠ ألف شخص، وبلغت حصة النساء في مجلس الأمة ٦.٢%، وحصة النساء في قوة العمل ٤٣.٤% من إجمالي الإناث في سن العمل وحصة الرجال ٨٢.٨% من إجمالي الذكور لمن هم في سن العمل، وبلغت حصة الذكور في التعليم الثانوي ٥٦.٣% من إجمالي عدد الذكور وحصة الإناث ٥٥.٦% من إجمالي عدد الإناث[٧٥].

وبناء عليه يمكن القول بأن المجتمع الكويتي لا يختلف تنمويًا عن المجتمعات العربية الأخري قياسا بأوضاع المرأة وإن اختلفت المظاهر، وإن كان هذا الأمر يعود إلي طبيعة التكوينات الاجتماعية إلي جانب عوامل موضوعية أخري كالتنشئة الاجتماعية وذكورية

المجتمعات العربية فان ما يمكن تأكيده وجود هوة كبري بين الإنفاق الحكومي علي المؤسسات الساعية إلي تحرير المرأة من منظومة قيم ورواسب ثقافية وبين المردود التنموي للمرأة الكويتية قياسا بما هو سياسي (تدني المشاركة السياسية نموذجًا) وما هو اقتصادي (الفروق في التوظيف والتشغيل والتدرج المهني نموذجًا) وما هو اجتماعي (معدلات العنف ضد الإناث نموذجًا) وما هو ثقافي (ترسيخ الثقافي التقليدية نموذجًا).

أما من حيث المؤشرات الأخري التي تكشف عن مردود الإنفاق الحكومي علي مسيرة التنمية البشرية فقد بلغت نسبة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي ١٤.٨% في الفترة من ٢٠١٢- ٢٠٠٥، وبلغت نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير إلى إجمالي الناتج المحلي ٠.١%، بلغت نسبة الائتمان المحلي الذي يقدمه القطاع المصرفي إلى إجمالي الناتج المحلي ٥٤.٨% في ٢٠١٢م(٧٦).

ووفقاً لكثير من التقارير، نجد أن الكويت من أكثر الدول عربياً وعالمياً استثمارا في طاقاتها البشرية، وقد أكد هذا الأمر تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، الصادر منذ قليل- أثناء مراجعة نتائج هذا البحث- الذي بيَّن أن الكويت حلت في المركز السادس عربياً، و٩٣ عالمياً في قائمة الدول الأكثر استثماراً في طاقاتها البشرية، في حين تصدرت الإمارات الترتيب العربي، وجاءت في المركز ٥٤ عالمياً، تلتها قطر والأردن ومصر والسعودية والمغرب وتونس والجزائر على التوالي(٧٧).

واستحوذت الدول الأوروبية على قائمة الدول الأكثر استثمارا في التعليم والمهارات لشعوبها، إذ انتزعت سبعة مراكز من المراكز العشرة الأولى، وشملت القائمة دولتين من آسيا وواحدة من أميركا الشمالية، بينما خلت تماما من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأميركا اللاتينية والكاريبي، وكذلك دول الصحراء الأفريقية.

وتربعت فنلندا على عرش القائمة، من حيث جميع المعايير الخاصة بالتعليم والمهارات والتدريب لجميع المراحل العمرية لمواطنيها، وتعد أفضل دول العالم من حيث جودة مدارسها خلال مرحلة التعليم الأساسي ونسبة التعليم بين شبابها، وكذلك سهولة إيجاد العمالة الماهرة بها(٧٨).

والملاحظ أن ترتيب الكويت يتراجع عاماً بعد الآخر في الاهتمام بالتنمية البشرية، حيث تراجع أداء الكويت في «مؤشر التنمية البشرية» لعام ٢٠١٣ مرتبتين على المستوى العالمي عن ترتيبها لعام ٢٠١٢، في حين جاءت في المرتبة الخامسة بين دول مجلس التعاون الخليجي، وفقاً لتقرير التنمية البشرية العالمي الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يحوي تصنيفاً مهماً للدول على أساس «مؤشر التنمية البشرية»، وهو مؤشر لا يقيس التنمية من بعدها الاقتصادي فحسب، بل كذلك يقيس حالتي التعليم والصحة، بهدف توفير رؤية أكثر شمولاً وواقعية عن معنى التنمية في حياة المجتمعات والأفراد، ويوفر التقرير كذلك العديد من المؤشرات الفرعية الأخرى المفيدة، مع الإشارة إلى أن الكويت هي الدولة الوحيدة بين دول مجلس التعاون التي تراجعت مرتبتها عن ٢٠١٢، بينما ثبتت تصنيفات دول مجلس التعاون الأخرى(٧٩).

وتعليقاً على ذلك، قال تقرير شركة الشال للاستشارات الاقتصادية: من الملاحظ تفوق دول على الكويت، رغم ضعف إمكاناتها، ولعل أجدرها بالذكر الدول المأزومة اقتصاديا، مثل إيرلندا (١١ عالميا)، وآيسلند (١٣ عالميا)، واليونان (٢٩ عالميا)، وقبرص (٣٢ عالميا)، والبرتغال (٤١ عالميا)، يُضاف إليها دولة مثل كوبا (٤٤ عالميا)، رغم افتقارها للموارد والحصار الاقتصادي الأميركي عليها، ولعل في ذلك درساً للكويت، مفاده أن

الحصار الأخطر على الدول ليس الخارجي، بل المفروض ذاتياً على العقل والإمكانات.

وبناء عليه تنحدر الكويت بشكل سريع في مؤشرات التنمية البشرية، فقد تراجعت إلى مراكز متدنية عربياً وعالمياً خلال ما يقرب من ٦ سنوات فقط، حيث تراجعت إلى المرتبة السادسة عربياً في مؤشرات التنمية البشرية للعام الماضي، بعدما كانت في المركز الأول في عامي ٢٠٠٨، و٢٠٠٩، حيث تصدرت جميع الدول العربية، ومن بينها دول مجلس التعاون الخليجي في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩، وكذلك عام ٢٠٠٨ الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في حين احتلت المرتبة الـ ٣١ في القائمة العالمية في التقرير ذاته، وأدرجت الكويت حينها تحت مؤشر «عال جداً» في مجال التنمية البشرية بين الدول المتقدمة، ومن خلفها قبرص وقطر والبرتغال ودولة الإمارات. ففي الوقت الذي تأتي فيه الكويت في مراتب متأخرة في مؤشرات التنمية البشرية، نجد أنها تأتي في مراتب متقدمة من حيث دخل الفرد، ما يشير إلى عدم اهتمام الدولة بتنمية الطاقات البشرية، على الرغم من توافر الفوائض المالية. وقد حلت الكويت في المرتبة الثالثة عربياً، والـ ١٩ عالمياً، من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على أساس القوة الشرائية بنحو ٣٩.٨ ألف دولارا[٨٠].

وفي المقابل، تصدرت دولة قطر القائمة، بنحو ١٠٥ آلاف دولار، وفق التقرير الصادر الشهر الماضي عن مجلة «غلوبال فاينانس» العالمية. أما على صعيد الدول العربية الأخرى، فقد جاءت الإمارات في المرتبة الثانية عربياً والـ ٨عالمياً، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٤٩.٨٨ ألف دولار، في حين حلت السعودية في المركز الرابع عربياً والـ ٢٨ عالميا، بنحو ٣٢.٤٧ ألف دولار[٨١]. بدورها، حلت عمان في المرتبة الخامسة عربياً والـ ٣٣ عالمياً، بواقع ٢٩.٩ ألف دولار، بينما جاءت البحرين في المركز السادس عربياً والـ ٣٤ عالمياً بمقدار ٢٩.٨٣ ألف دولارا[٨٢].

أما عالمياً، فقد حلت لوكسمبورغ في المرتبة الثانية، بنحو ٧٩.٥٩ ألف دولار، تلتها سنغافورة ثالثة بـ ٦١.٥٧ ألف دولار، والنرويج رابعة بنحو ٥٦.٦٦ ألف دولار، في حين جاءت بروناوي دار السلام خامسة بـ ٥٥.١١ ألف دولار. واعتمدت «غلوبال فاينانس» تصنيف ١٨٤ دولة بناءً على بيانات صندوق النقد الدولي من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٣ لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على أساس القوة الشرائية[٨٣].

بديل عن خاتمة:

نحو تحقيق التنمية البشرية بدولة الكويت في ضوء مؤشرات الإنفاق ومظاهر المردود:

لقد توصل هذا البحث إلي عدد من النتائج التي تكشف عن وجود هوة ما بين الإنفاق الحكومي الكويتي لتحقيق التنمية البشرية والمظاهر الفعلية التي تعكس المردود التنموي قياسا بمعطيات الدخل والتعليم والصحة كأبعاد ومقاييس تعد تقليدية إضافة إلي البعد المحدث الخاص بالتمييز الجنسي أو بالأحرى مدي مشاركة المرأة الكويتية في العمل المنتج، كما توصل البحث من خلال تحديد مكانة الكويت في التقارير التنموية العالمية والإقليمية والمحلية أيضا إلي وجود تذبذب واضح في هذه المكانة صعودا وهبوطا، ليبقي التساؤل المشروع متمثلا في: **لماذا لم تستطع الكويت الوصول إلي تنمية بشرية تتسم بالمثالية والاستدامة– رغم الارتفاع المتتالي في الإنفاق الحكومي لتحقيق هذا الهدف-؟** وذلك علي

الرغم من وجود مؤشرات دالة علي التحسن في نوعية الحياة قياسا بمتوسط الدخل، والذي ينعكس من خلال القدرة علي إشباع حاجات الفرد الكويتي.

ولا شك أن الإجابة علي هذا التساؤل ليس بالشيء اليسير نظرا لتداخل أسباب وعوامل الإخفاق وفق جدليات ثلاثة **أولها**: العلاقة بين الأفراد ، والتي تنطوي علي مدخل التبادل أو بالأحرى التكلفة والعائد، **ثانيها**: العلاقة بين الداخل الكويتي والخارج متعدد الدوائر، والمحددة بكثافة انتقال المواطن الكويتي للخارج سواء بغرض التعليم أو بهدف العلاج من بعض الأمراض، وكليهما يتصل مباشرة بمتطلبات التنمية البشرية، ثالثها: العلاقة بين الموروث والوافد، حيث تنطوي علي آليات ووسائل وضغوط أيضا تفرز الانتقال بالمواطن الكويتي من أنماط للتفاعل تعكس تقليدية وأنماط أخري تكشف عن معاصرة منقوصة، فكليهما يتضح من خلال عناصر ثقافية مادية ومعنوية.

ووفقا لحدة تأثير هذه الجدليات قياسا بشروط ومتطلبات التنمية البشرية تتضح العديد من المظاهر التي تؤكد وجود معوقات فاعلة تحول دون تحقيق التنمية البشرية المأمولة، ويمكن إيجازها في التالي:

- **متوسطات الدخل الشهري للمواطن الكويتي،** يلاحظ الاتجاه العام نحو تبني ثقافة استهلاكية تحكمها التفاخرية والمظهرية والمحاكاة المشوهة مع ما يعرف بروح العصر، فهذه الثقافة تبدأ بالترغيب وتنتهي بالإجبار، كما تؤدى لوجود هوة كبرى بين الدخل والحاجات بما يكشف عدم قدرة المواطن الكويتي على اكتساب قيم الادخار والاستثمار، وبما يؤكد تحول الكويت إلي سوق استهلاكي بذخي، فالمسالة برمتها لا تتعدي تحديث مشوه ولا تعكس حداثة مطلوبة في السلوك الفردي والجماعي.
- التعليم : تمر الكويت منذ عقد مضى بالتوسع في معدلات الطلاب بمختلف المراحل التعليمية، إلي جانب الارتفاع المتتالي في الإنفاق علي تعليم الطلاب بالخارج وتولي مسئوليتهم بصورة شبه مطلقة، وان كانت الكويت تتشابه مع غيرها من الدول العربية في هذا الشأن إلا أن ما يميزها يتلخص في اكتساب التعليم كقيمة اجتماعية وممارسة معايير محدثة للحراك الاجتماعي والاقتصادي وأهمها المؤهل الدراسي، ليبقي الأمر وفقا لموضوع هذا البحث مرتبطا بمخرجات التعليم وما إذا كان المتعلم قد اكتسب المعرفة اللازمة للتكيف مع التغيرات العالمية، والمتمثلة في ثورة المعلوماتية أم أن الأمر لم يختلف عن المخرجات التقليدية ليبقي المتعلم الكويتي يجري في نفس المكان، إلي جانب– وهذا هو الأهم– الاتجاه نحو رأسملة التعليم من خلال الإنفاق البذخي على تعليم الأبناء بالمدارس الخاصة والأجنبية، إلى جانب مدى انتشار الدروس الخصوصية والإرهاق المتتالي– إن صح التعبير– لميزانية الأسرة والفرد.
- الصحة: كشفت التقارير عن التحسن الملحوظ في كافة المؤشرات الصحية وإشغال الكويت مكانة متقدمة في الترتيب العالمي بدءً من مؤشرات التطعيم حتى ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد، إلا أن التساؤل يدور حول الأداء الخاص بالطبيب الكويتي قياسا بالقيم التنموية من نوع: الدافعية والانجاز/ المواظبة/ الإبداع/ عدم الخلط بين العلاقات الرسمية وغير الرسمية/ تحديد الاختصاصات/ معايير التدرج المهني وغيرها، وما يعطي لهذا التساؤل مشروعيته العلمية يتمثل في موضوع هذا البحث وتحقيق أهدافه، كما يلاحظ وجود فجوات واضحة فيما يتصل بتوزيع الخدمات والمرافق الصحية حسب المناطق الجغرافية، وكما يحدث في العديد من الدول عدم التكافؤ بين العواصم والأقاليم وكذا بين المناطق الحضرية والريفية، إلا أن ما يجعل هذه المسالة غير مؤثرة بالكويت سهولة الانتقال بين المناطق وكذا التحسن المطلق في الطرق

والمواصلات، بالإضافة إلي انتشار العيادات الخاصة والقدرة الفردية والأسرية علي الإنفاق على الصحة تبعا لارتفاع متوسط الدخل.

- التمييز الجنساني: مازالت المرأة الكويتية بعيدة إلى حد ما عن المشاركة الفعلية في التنمية، ويأتي هذا الحكم بناء علي مقاييس التنمية البشرية، فبالرغم من التحسن النسبي في القيم الخاصة بخروج المرأة الكويتية للعمل إلا أن هذا التحسن ما يزال ظاهريا قياسا بتحديد المجالات المهنية للأنثى الكويتية وعدم قدرتها المطلقة على الحركة بين الداخل والخارج، بل وأحيانا بين المناطق الداخلية الكويتية، إلي جانب انطواء المجتمع على ذكورية تتجلى في العديد من المظاهر بدءً من تحديد المكانة داخل بعض الأسر الكويتية حتى لغة الخطاب اليومي الموجه للمرأة.

بناء عليه يظل السؤال قائما: ما العمل لتحقيق تنمية بشرية مأمولة ومستدامة؟

وتتلخص الإجابة في:

- ضرورة تفعيل دور المرأة في المجتمع الكويتي والدفع بها نحو مزيد من المشاركة التي تتساوي أو بالأحرى تتوازي مع الرجل وفي مختلف المجالات، خاصة وان المرأة الكويتية وسماتها الذاتية قادرة على التوفيق بين الدور الأسري والمهني.
- غرس قيم الادخار والاستثمار لدي الفرد والجماعة بدولة الكويت، ويتطلب ذلك العديد من الجهود بدءً من عقد الدورات التدريبية والندوات التثقيفية حتى البرامج الإعلامية ذات العلاقة.
- البحث عن نماذج تربوية مغايرة تتيح خلق نموذج ثقافي واحد أو على الأقل متقارب يعكس الهوية الوطنية الكويتية من جهة ويسمح بخلق جيل يمكنه التكيف مع كافة المتغيرات والأزمات الحياتية، ولا يتوقف هذا البحث وتطبيق هذه النماذج علي وزارة التربية أو المؤسسات التعليمية بل يمتد الي كافة وسائط التنشئة الاجتماعية دون استثناء.
- غرس القيم التنموية اللازمة للأداء الصحي لدي القوي العاملة الوطنية، خاصة مع انطواء المهن الصحية على جوانب إنسانية في الأساس.

يبقي القول بان هذه المتطلبات قابلة للتحقيق في إطار مؤشرات الإنفاق الحكومي الهادف إلي تحقيق تنمية بشرية حقيقية وموضوعية وقابلة للاستدامة.

Abstract

Human Resources Economy According to Geographical Regions in Kuwait: Expenditure Indicators and Returns

(An Empirical Study)

By Hasa Ali

This study examines the actual relation between expenditure related to human resources development and the actual developmental returns on the Kuwaiti population. It also examines the concept, effects and reflections of human resources on the individual and social groups. In addition, it defines the theories that help understanding the relation between expenditure and developmental returns, in accordance with, the international human resources development so as to locate the Kuwaiti position. One of the most important objectives is deducing an evaluation perspective to examine the feasibility of the Kuwaiti government expenditure in relation to the average individual income in order to improve the educational outputs and to improve the health of the Kuwaiti citizens.

To achieve these objectives, this study is divided into three parts. The first part defines the basic features of the research and examines theories and practices, as well as, defining the used terminology. The second part deals with the theoretical frame, in addition to, specific facts that should be put into consideration while analyzing the relationship between expenditure indicators and developmental returns in Arab societies at large and the Kuwaiti' in particular.The study includes, also, an expository detailed analysis of the components of human resources, and define theories that will help examining the research problem. Among these theories are the following: human capital theory, modern school, and exchange approach to help clarify the relation between cost and returns, as well as, expenditure and returns hidden within the geographical Kuwait' regions.

The third part of this thesis focuses on the Kuwaiti' situation in details which consequently leads to several conclusions. Among these conclusions some which are related to income indicators, education, health and gender distinction. It also concluded that there is a gap between Kuwaiti' government expenditure in order to achieve human resources and developmental returns in relation to income, education, health and gender distinction. One of the conclusion also locates the position of Kuwait among regional and international development reports which indicates a clear fluctuation moving up and down, consequently, leading to the following question. Why is Kuwait not able to reach an ideal lasting human development, though the higher governmental expenditure aiming to achieve this goal?

To answer this question, this research proposes different ways to bridge the gap between expenditure and returns through a geographical perspective. This will help reaching different educational samples to help create a new

generation able to adapt with changes and life crises. The second way is to activate the values of money saving and investment among the individual and social groups in Kuwait. The third way is the ability to bridge the current gap related to the distribution of health services and utilities putting into consideration the relation between the number of these health centers, utilities and environmental development, on the one hand, and the number of population in different Kuwaiti regions, on the other. Add to this, the activation of women role in the fields of work and production.

الهوامش

(١) شكري صابر: المؤسسات غير الحكومية– حقيقة التمويل والمضامين الإيديولوجية، بحث مقدم لأعمال مؤتمر المجتمع المدني بين تحديات العولمة ومتطلبات المجتمع الفلسطيني، غزة، جامعة الأزهر ١٢-١٤اكتوبر ٢٠٠٠م، ص ٢٣٣-٢٣٥.

(٢) محمود خليل: العولمة والسيادة– إعادة صياغة وظائف الدولة، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، سلسلة كراسات إستراتيجية، العدد ١٣٦، فبراير ٢٠٠٤ ص ١٢-١٧.

(٣) أحمد مجدى حجازى: العولمة وآليات تهميش البني التقليدية: التحديث من منظور مختلف، بحث نوقش في ندوة "تبدل القيم والأنساق الثقافية بين المدنية وأطرافها– الإمارات نموذجاً"، والتي نظمتها دائرة الثقافة والإعلام في الشارقة، نوفمبر ١٩٩٥م، ص ٣٣-٣٤.

(٤) محمد علي نصار: هدر الإمكانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية ٢٠١٢ م، ص ١١.

(٥) رضوان السيد: المهم تجديد رؤية العالم في مجالنا الثقافي، مقابلة فكرية حاوره فيها عبد الإله بلقزيز، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٣٨ ص ١٠– ٢٧.

6- Cleveland. H: "Brith of Anew World. An Open Moment For International – I. Eader Ship " Jossey Bass Publishers, San Francisco. Copyright. 1993, pp 37-44.

(٧) حول هذا الانقسام يمكن الرجوع إلى العديد من المراجع، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- محمد عاطف غيث: الموقف النظري في علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثالثة ١٩٨٧.
- احمد مجدي حجازي: علم اجتماع الأزمة، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر، ١٩٩٨.
- عبد الباسط عبد المعطى، شكري عبد المجيد صابر: النظرية الاجتماعية، المفهومات/ الاتجاهات/ الرؤى، غزة، دار المنارة، الطبعة الثانية، ٢٠٠١م.

(٨) أحمد مجدي حجاوى: أمية المثقف العربي، الإبداع وأزمة الفكر السوسيولوجي، بيروت، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٥١، سبتمبر ١٩٩١، ص ٩٧– ١١٣.

(٩) جامعة الدول العربية: العولمة والتعليم والتنمية البشرية، اجتماع خبراء وحدة البحوث والدراسات السكانية، المنتدى العربي للتنمية البشرية ٢١ – ٢٢ فبراير ٢٠٠١م.

(١٠) حول شروط المجتمع المدني: شكري عبد المجيد صابر: نحو بناء مجتمع مدني عربي– تحليل التحديات القائمة والشروط اللازمة بالواقع المعاصر، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر المجتمع المدني في فلسطين، غزة، جامعة الأزهر، ٢١-٢٣/١٠/١٩٩٩ م.

(١١) ثريا التركي: القيم الاجتماعية ودور المرأة في التنمية، في: هبة نصار وصلاح زرنوقة (محررين): المرأة والتنمية، الآفاق والتحديات، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩م، ص ٩٣ – ١١٤.

(١٢) جابر عصفور: المشكلات الثقافية للمرأة العربية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الأول لقمة المرأة العربية، تحديات الحاضر وآفاق المستقبل، القاهرة، المجلس القومي للمرأة ١٨-٢٠ نوفمبر ٢٠٠٠ م، ص٨ – ١٥.

(13)Marc Jynch: Globalization and international Democracy Internet annual studies review 2001 , 2(3) pp91-102.

(١٤) إسماعيل صبري عبد الله، التنمية البشرية: المفهوم، القياس، الدلالة، كراسات بحوث اقتصادية عربية (١) الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، ١٩٩٤، ص: ١٢.

(١٥) المرجع السابق، ص ص: ١٢-١٣.

(١٦) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ١٩٩٤، ص: ٤

(١٧) حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن العربي (المفاهيم– المؤشرات– الأوضاع)، الطبعة الأولى، سيناء للنشر، القاهرة، ١٩٩٢، ص: ٤٣.

(١٨) حامد عمار، المرجع السابق، ص: ١٤.

(١٩) المرجع السابق، ص ص: ٩-١٠.

(٢٠) سيرورى كانت، المرجع السابق، ص ص: ١٧ -١٨

(٢١) ووين، الصينيون المعاصرون ـ التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي، ترجمة د.عبد العزيز حمدي، مراجعة لى تشين تشونج، الجزء الأول، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٦، ص ص ٤١١ ـ ٤٢.

(٢٢) ووين، المرجع السابق، ص: ٢٧٩.

(٢٣) ووين، المرجع السابق، ص: ٤٧ .

(٢٤) ووين، المرجع السابق، ص ٢٨٣.

(٢٥) مصر ـ تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥، معهد التخطيط القومي، القاهرة ١٩٩٥، ص: ١٥

(٢٦)مصر ـ تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥، معهد التخطيط القومي، القاهرة ١٩٩٥، ص: ١٦

(٢٧)على المكاوي، البيئة والصحة ـ دراسة في علم الاجتماع الطبي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص ص ٧ ـ ١٦.

(٢٨) على المكاوي، المرجع السابق، ص: ٨٠ .

(٢٩)على المكاوي، المرجع السابق: ص ١٨ .

(30)David Canter and Peter Stringer. Environment Inter action Osychological approaches to our physical surrounding , surrey University Press , First Published , 1975 m pp: 10 - 11

(٣١) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ـ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٤، ص: ٢٨ ـ ٢٩ ..

(٣٢) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، المرجع السابق، ص: ٢٩ .

(٣٣) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، المرجع السابق، ص: ٢٩.

(٣٤) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، المرجع السابق، ص: ٢٩

(٣٥) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، المرجع السابق، ص: ٢٩: ٢ ـ ٣٠.

(٣٦) المرجع السابق، ص: ٣٠

(٣٧) المرجع السابق، ص: ٣٠ ـ ٣٦.

(٣٨) المرجع السابق، ص: ٣٦.

(٣٩) محاسن محمد الحسين البدراوى، التحديات الاجتماعية والاقتصادية للتنمية في السودان، دراسة لمدينة الخرطوم العاصمة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٥، ص ص: ٣٩٦ ـ ٣٩٧.

(٤٠) تحديات التنمية، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩١، ص: ٧٥.

(٤١) المرجع السابق، ص ٧٥.

(٤٢) المرجع السابق، ص ٧٧.

(٤٣) المرجع السابق، ص ٧٨.

(٤٤) عبد الرحمن عبد الله: سوسيولوجيا التعليم الجامعي، دار المعرفة الجامعية، ط٢، ٢٠١٢م، ص ١٨٧-١٨٨.

(٤٥) سعد عثمان سويد: التعليم والتغير الاجتماعي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة وهران ٢٠٠٩م، ص١٤٧.

(٤٦) عبد الرحمن عبد الله: سوسيولوجية التعليم الجامعي، مرجع سابق، ص ص١٨٧.

(٤٧) يمكن القول أن سوسيولوجيا التحديث تنقسم إلى ثلاثة توجهات أساسية أولها يؤكد على أهمية فهم وتحليل النموذج المثالي للتطور والسعي نحو اكتسابه وفق أساليب محددة وناجحة وقناعة ذاتية وجماعية خاصة بإمكانية تحقيقه في الواقع، ثانيها يركز على أهمية الانتشار وفاعليته عند محاولة إحداث تغيرات مقصودة وهادفة في منطقة معينة من العالم خاصة في إطار الانفتاح الثقافي وما أحدثه من انعكاسات مادية ومعنوية تشكل نموذج ثقافي يتفق مع قصدية التغيرات، ثالثها يذهب نحو ما هو سيكولوجي ويركز على الدوافع والانفعالات و الإدراك الذي يمكن غرسه في عدد من الرقاع الصغيرة المنعزلة (أو التي كانت منعزلة) بهدف الانتقال من نموذج ثقافي لآخر ويتطور من ما هو ذاتي إلى ما هو اجتماعي.
السيد محمد الحسيني: التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، القاهرة، مطابع سجل العرب، الطبعة الأولى ١٩٨٠ ص ٦٥-١١٢ حيث وجود هذه الاتجاهات الفرعية، إلى جانب اتجاه النماذج و المؤشرات والماركسية الحديثة لفهم عمليتي التنمية و التخلف.

(٤٨) أحمد مجدي حجازي: علم اجتماع الأزمة، رؤية نقدية للنظرية السوسيولوجية، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٩٩٨، ص ٢١١-٢٢٧.

(٤٩) أكد هوسيلتز في ثنايا عرضه لأسباب التخلف على الدور الفاعل الذي تلعبه النظم السائدة التي تتخذ من الأسرة الممتدة منوالا للتكوينات الاجتماعية و الاقتصادية لأن الأمر يملي ويفرض قيم سالبة كالاتكالية وغياب الدوافع الذاتية للإنجاز الفردي، وأيضا يعود التخلف إلى مجموعة العلاقات الاجتماعية المعبرة عن النسق القرابي في صورته العامة، للمزيد:
السيد الحسيني: التنمية والتخلف، مرجع سابق ذكره، ص ٥١-٥٨.

(٥٠) فادية عمر الجولاني: الأسرة العربية– تحليل اجتماعي لبناء الأسرة وتغير اتجاهات الأجيال، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، ١٩٩٥، ص ٢-٣.

(٥١) غريب سيد أحمد: تشارلز هورتون كولي، سلسلة أعلام علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦، ص ١١.

(52) R.Cllios, the sociological tradions, New York , University , press 1985 ,pp33-35.

(٥٣) حول آراء ديفيد هيوم ومبادئ النفعية في التفاعل:-
محمد عبد الكريم الوافي: تاريخ الفلسفة المعاصرة في أوروبا، بيروت، دار النهضة، الطبعة الثانية ١٩٨٦، ص ٣٩- ٤٨.

(٥٤) محمد السيد عبد الرحمن: نظريات الشخصية، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٩٨، ص ١١٤-١٢٢.

(٥٥) يقدم ماكس فيبر تعريفا للقوة باعتبارها " احتمال استخدام جماعة اجتماعية ما أحد لمصادر الأساسية أو الثانوية لممارسة النفوذ عن هذا المعنى منذ ذلك التعريف:-
رضوان السيد: ماكس فيبر "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية سلطة الايدولوجيا وعلاقتها الاقتصادية والاجتماعية، بيروت، مجلة منبر الحوار، المركز الاجتماعي للدراسات والنشر، السنة ٢، العدد ٥، ١٩٩٨، ص ١٢- ١٤.

(٥٦) عصام نمر وعزيز سمارة: الطفل والأسرة والمجتمع، عمان دار الفكر للنشر والتوزيع/ ١٩٩٠، ص ٦١-٦٧.

(٥٧) رضوان السيد: ماكس فيبر– الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية مرجع سابق ذكره، ص ١٩–٢٠.

(٥٨) السيد محمد غنيم: سيكولوجية الشخصية ومحدداتها ومقاييسها ونظرياتها، القاهرة دار النهضة العربية، بلا تاريخ ،ص٦٣ – ٦٥.

(٥٩) عبد اللطيف محمد خليفة: ارتقاء القيم – دراسة نفسية، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ١٦٠، ١٩٩٢، ص ١٧-٢١.

(٦٠) محمود عبد الحميد حسين: التطورات الاجتماعية في الخليج العربي في أعقاب عهد البترول، اليقظة العربية، بدون د.ن المجلد الخامس، العدد التاسع، سبتمبر ١٩٨٩، ص ٣٩-٤٣.

(61) Ibraheim ala wade: the west bank Palestinian family, london, k.p.t 1986 , pp7-13

(٦٢) حامد الكوارى: حديث في الماركسية، دار طوبقال للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ١٩٩٩م، ص ١٩١.

(٦٣) حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن العربي (المفاهيم– المؤشرات– الأوضاع) مرجع سابق ذكره، ص:١٠.

(٦٤) المرجع السابق، ص: ١٤.

(٦٥) المرجع السابق، ص ١-٥.

(٦٦) جمال الدين محمد المرسى، المرجع السابق، ص: ٢٠٤.

(٦٧) سيرورى كانف، علم يفيض بسكانه – عرض لأسباب المشكلة وحل جذري لها ترجمة ليلى الجبالي، ومراجعة د. صبحى عبد الحكيم، العدد ٢١٣ علم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٦، ص ص: ١٧-١٨.

(٦٨) تم تجميع هذه المؤشرات من تقرير التنمية في العالم لسنوات مختلفة .

(٦٩) هذا المؤشر الذي يصدره معهد ليغاتوم البريطاني، صنّف ١٤٢ دولة وفق ثمانية مؤشرات هي الاقتصاد، وريادة الأعمال وفرص الاستثمار، والأداء الحكومي، والتعليم، والصحة، والأمن، والحرية الفردية، والتواصل الاجتماعي. ويحرص المعهد على التأكيد أن الرفاهية لا تتعلق فقط بالدخل الفردي أو الناتج المحلي، بل كذلك على جودة الحياة ومستوى الراحة والسعادة لدى المواطنين.

(٧٠) صندوق النقد الدولي : تقرير التنمية في العالم لسنوات مختلفة .

(٧١) لمزيد من التفاصيل: دولة الكويت: المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٣م، العدد الخمسون، الباب الثامن ص ١٩٥ – ٢١٩.

(٧٢) تقرير منظمة الصحة العالمية لسنوات مختلفة:

http://www.who.int/gho/publications/ar
73 http://arabic.people.com.cn/31662/6739690.html

(٧٤) نقلا عن جريدة الأنباء الكويتية ، الثلاثاء ١٦ أكتوبر ٢٠١٢م.

(٧٥) منظمة اليونيسيف : تقارير سنوية عن التمييز ضد المراة لسنوات مختلفة.

(٧٦) صندوق النقد الدولي تقرير التنمية في العالم ٢٠١٣م.

http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/huma_development.html

(٧٨) *جريدة القبس عدد ١٦ ديسمبر ٢٠١٥م.*

79-http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/huma_ development.html

(٨٠) مركز دراسات الوحدة العربية ، تقرير التنمية في الوطن العربي (سنوات مختلفة).

(٨١) مركز دراسات الوحدة العربية ، تقرير التنمية في الوطن العربي (سنوات مختلفة)

(٨٢) نفس المرجع

(83) https://www.gfmag.com